الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حمه لخضر بالوادي

كليــة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسـم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية (1995-2019)

إعداد الطلبة :

– رحومة نجاة

– علاق محمد

–كوكة عفاف

تحت إشراف الأستاذ:

موسى جديدي

الأستاذ المساعد:

طير عبد الحق

أعضاء لجنة التقييم

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عدنان محيريق	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
موسى جديدي	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
دربال سمية	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشـا

السنــة الجامعيــة: 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حمه لخضر بالوادي

كليــة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسـم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية (1995-2019)

إعـداد الطلبـة :

– رحومة نجاة

– علاق محمد

–كوكة عفاف

تحت إشراف الأستاذ:

موسى جديدي

الأستاذ المساعد:

طير عبد الحق

أعضاء لجنة التقييم

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عدنان محيريق	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
موسى جديدي	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
دربال سمية	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشـا

السنــة الجامعيــة: 2021/2020

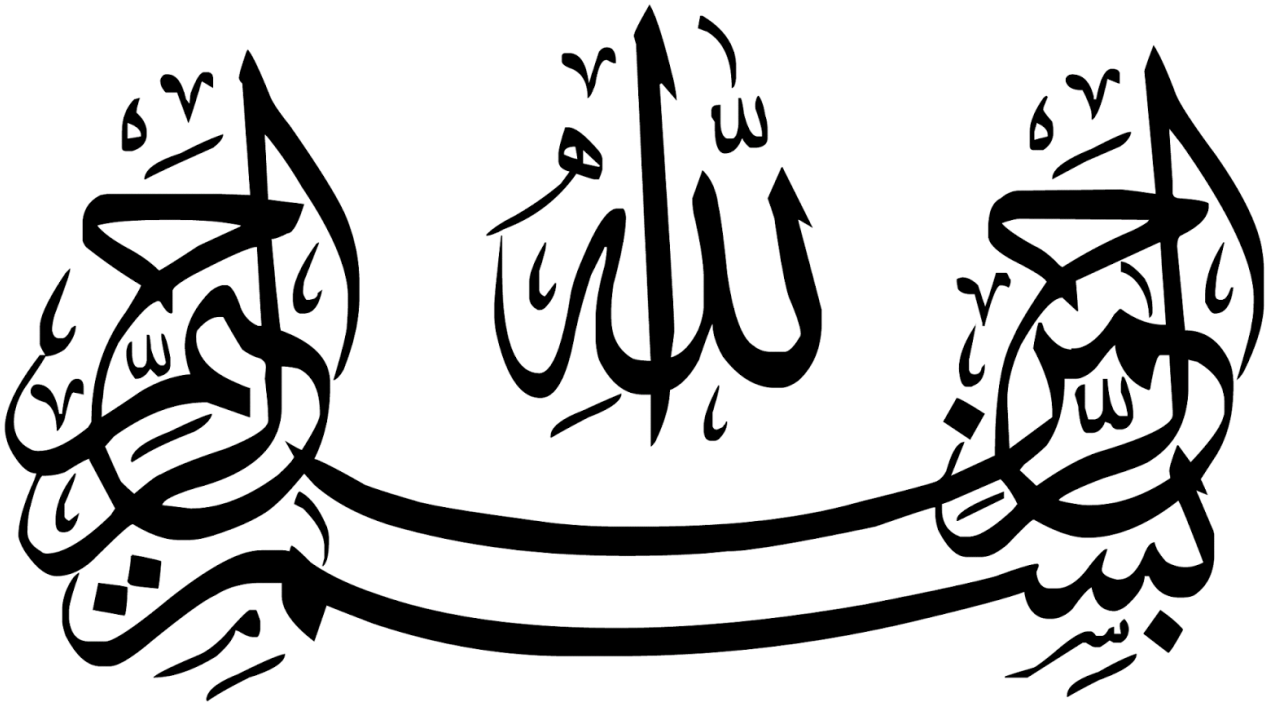
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـداء

نحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث.

إلى الذين وهبونا كل ما يملكون حتى نحقق لهم آمالهم، إلى من كانوا يدفعوننا قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الناس الذين امتلكوا الإنسانية بكل قوة، إلى الذين سهروا على تعليمنا بتضحيات جسام مترجمة في تقديسهم للعلم، إلى مدرستنا الأولى في الحياة، أباءنا الغاليين على قلوبنا أطال الله في عمرهم؛ إلى اللواتي وهبن فلذات أكبدهن كل العطاء والحنان، إلى اللواتي صبرن على كل شيء، اللواتي رعونا حق الرّعاية و كانوا سندا في الشدائد، وكانت دعواتهن لنا بالتوفيق، تتبعونا خطوة خطوة في عملنا، إلى من ارتحنا كلما تذكرنا ابتسامتهن في وجوهنا نبع الحنان أمهاتنا أعز ملاك على قلوبنا والعين جزاهم الله عنا خير الجزاء في الدارين.

إليهم نهدي هذا العمل المتواضع لكي ندخل على قلوبهم شيئا من السعادة إلى إخوتنا وأخواتنا الذين تقاسموا معنا عبء الحياة إلى الأستاذ المشرف عقبة ريمي والى أفراد أسرنا، سندنا في الدنيا ولا نحصي لهم فضل إلى كل أقاربنا و إلى كل أصدقائنا وأحبابنا من دون استثناء إلى أساتذتنا الكرام و كل رفقاء الدراسة.

وفي الأخير نرجو من الله تعالى أن يجعل عملنا هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرج.

" نجاة، محمد، عفاف "

"

"

الشكر والعرفان

لك الحمد ربنا يا من مننت علينا بنعمة العلم، ويسرت لنا سبله، وأعنتنا على تحصيله، وعلمتنا ما لم نعلم، الصلاة والسلام على خير المعلمين محمد سيد الخلق وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

نتوجه بالشكر الجزيل والإمتنان الكبير لأستاذ الفاضل " عقبة ريمي " لتتويجه لعملنا بإكليل من النصح والإرشادات فكان لنا خير معين وسند في إنجاز هذا البحث رغم إنشغاله.

وأيضا نتوجه بالشكر لكل ما ساعدنا في إتمام هذا العمل من قريب وبعيد.

" وشكرا "

الملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل وتقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي من خلال معرفة أهمية التجارة الخارجية للدولة في دعم نموها الاقتصادي وإبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر يعكس الوضع السائد في البلاد وإبراز أكثرها أهمية. من العوامل المهمة التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي وإبراز أهمية وسبل تطوير وتنويع الصادرات وتأثيرها على النمو الاقتصادي لمعالجة هذا البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري للعملات الصعبة. أما بالنسبة للجانب العملي، فسيتم اتباع النهج الكمي بتقدير نموذج تصحيح الخطأ، ووظائف الاستجابة الفورية باستخدام برنامج Eviews10 من أجل قياس الأثر والعلاقات بين متغيرات الدراسة.

من خلال تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي 1995-2019، تم التوصل إلى قيمة الصادرات ايجابا على النمو الاقتصادي في المدى الطويل والقصير.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الصادرات.

Abstract

The study aims to analyze and estimate the impact of exports on economic growth by knowing the importance of the country's foreign trade to support its economic growth and highlighting the importance of economic growth as an indicator that reflects the prevailing situation of the country and highlighting the most Important factors that affect economic growth rates and highlighting the importance and ways of developing and diversifying exports and their impact on economic growth to address this research. We relied on the descriptive approach to clarify the theoretical framework of hard currencies. As for the practical side, the quantitative approach will be followed by estimating the error correction model, and the immediate response functions using the Eviews7 program in order to measure the impact and the relationships between the study variables.

Through the impact of exports on economic growth from 1995-2019, the value of exports positively on economic growth in the long and short term was arrived at.

Key words: Economic growth, exports.

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

المحتـوى	الصفحة
الإهداء	-
الشكر والعرفان	-
الملخص	-
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	IV
فهرس الأشكال	V
فهرس الملاحق	VI
مقدمة	أ–ث
الفصل الأول: النمو الاقتصادي	
تمهيـد	02
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	03
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	03
المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي	04
المطلب الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	05
المبحث الثاني: مقاييس ومحددات واستراتيجيات النمو الاقتصادي	07
المطلب الاول: مقاييس النمو الاقتصادي	07
المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادية	08
المطلب الثالث: استراتيجية النمو الاقتصادي	09
المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي	12
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية	12
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية	13
المطلب الثالث: النظرية الكينزية	14
خـلاصـة الفصـل	16

الفصل الثاني: الصادرات	
تمهيد	18
المبحث الأول: ماهية التصدير	19
المطلب الأول: مفهوم التصدير	19
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التصدير	20
المطلب الثالث: دوافع التصدير وملامح نجاحه	21
المبحث الثاني: نظريات ومؤشرات ومحددات التصدير	23
المطلب الأول: أهم نظريات التصدير	23
المطلب الثاني: مؤشرات الصادرات	26
المطلب الثالث: محددات التصدير	28
المبحث الثالث: التصدير والنمو الاقتصادي	30
المطلب الاول: العلاقة بين التصدير والنمو الاقتصادي	30
المطلب الثاني: التصدير كآلية لنمو الاقتصادي	32
المطلب الثالث: تذبذب الصادرات والنمو الاقتصادي	33
خلاصة الفصل	35
الفصل الثالث: الجانب التطبيقي للدراسة	
تمهيد	37
المبحث الاول: واقع الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر	38
المطلب الاول: جهود الدولة الجزائرية في تنمية الصادرات	38
المطلب الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر	43
المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي	46
المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	46
المطلب الثاني: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)	46
المطلب الثالث: تقدير وتحليل نتائج الدراسة القياسية	49
خلاصة الفصل	58
خاتمة	60

قائمة المصادر والمراجع	64
الملاحق	70

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
01	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	06
02	اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر المطور (ADF)	50
03	نتائج تقدير نموذج (ARDL) بالإبطاء (2،3،1،3)	51
04	اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الاجل	52
05	نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل المتغير التابع (y)	52
06	نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL)	54
07	اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي لنموذج تصحيح الخطأ	55
08	اختبار ثبات التباين للأخطاء.	56

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	التوزيع الطبيعي للأخطاء.	55
02	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)	57
03	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)	57

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	المعلومات المستخدمة في برنامج Eviews10	70

مقـــدمـــة

لقد غد النمو الاقتصادي منذ القدم الهدف الأساسي والهاجس الذي تسعى اليه جميع الشعوب والأمم بشتى ثقافاتها، وأيدولوجياتها، وتسخير جميع الإمكانيات للعمل على تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها رفع معدلات المستوى المعيشي للفرد والمجتمع عامة، ولأجل تحديد العوامل المؤثرة في معدلات النمو الاقتصادي واضبت النظرية الاقتصادية على دراسة وتحليل مختلف النماذج الاقتصادية من اجل الوصول الى تحديد أهم المتغيرات التي لها الأهمية الكبرى لرفع معدلات النمو الاقتصادي، وتعد التجارة الخارجية من الركائز المهمة التي يستند عليها النمو الاقتصادي وهي بذلك تؤدي دورا رئيسة في عملية التنمية الاقتصادية وتعتبر صادرات من أهم المتغيرات الاقتصادية التي أكدت على أهميتها العديد من الدراسات التطبيقية باعتبارها أحد المتغيرات المفسرة في دالة النمو الاقتصادي فهي تعد المصدر الأساسي إن لم يكن الوحيد للحصول على العملة الأجنبية التي تبني على أساسها كل العوامل التي تسهم في رفع المقدرة الإنتاجية والتي تنعكس مخرجاتها على شكل مستويات عالية للناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي، ومن ثم رفع الدخل الفردي الحقيقي، وتخفيض معدلات البطالة.

والجزائر وعلى غرار دول العالم تسعى الى الاندماج في الاقتصاد العالمي وتبني سياسة اقتصاد السوق كمرجع اقتصادي فانها تصبح من الدول المعنية في نطاق حتمية التبادل نتيجة طابعها الجغرافي، خاصة وانا تتربع على مساحة شاسعة تتوفر فيها على خيرات لا حصر لها تتنوع بين نباتية، حيوانية وباطنية (محروقات ومعادن)...، ورغم توفر الاقتصاد الجزائري على كل هذه الإمكانيات الكبيرة والثروات المتعددة ومن المعلوم ان الحصة الكبيرة للصادرات من المحروقات والتي تشكل ما يقارب 97% من إجمالي مداخيل العملة الصعبة وإيرادات الخزينة العمومية للدولة، حيث تبقي الصادرات خاضعة لاحتكار مادة واحدة (المحروقات) وهذا ما أضفى صفة الهشاشة على الاقتصاد الوطني إذ أنه أصبح عرضة للإنهيار مع أبسط التقلبات التي تمس السوق النفطي، وهذا ما شهدته الجزائر سنة 1986 عشية إنخفاض أسعار البترول ووصوله إلى مستويات دنيا، مما أدى إلى ظهور تصدع كبير في الاقتصاد الوطني وأدخل الجزائر في أزمة اقتصادية مازالت تتجرع أثرها إلى يومنا هذا.

1-الاشكالية

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما هو أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1995-2019 ؟

2-الاسئلة الفرعية

وللإلمام بحيثيات بحثنا قمنا بتجزئة التساؤل الرئيسي إلى أسئلة فرعية:

-هل توجد علاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي ؟

-هل توجد علاقة موجبة بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي في المدى القصير ؟

-هل توجد علاقة موجبة بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي في المدى الطويل ؟

3-فرضيات الدراسة

-العلاقة بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي طردية ومعنوية

-توجد علاقة موجبة بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي في المدى القصير

-توجد علاقة موجبة بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي في المدى الطويل

4-أهمية الدراسة

تهدف الدراسة الى تحليل وتقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي وذلك بمعرفة اهمية التجارة الخارجية للبلاد لدعم نموها الاقتصادي وابراز اهمية النمو الاقتصادي كمؤشر يعكس الوضع السائد للبلاد وابراز اهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي وابراز اهمية وسبل تنمية وتنويع الصادرات واثرها على النمو الاقتصادي.

5-اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى:

-الدور الذي يلعبه التصدير في تحقيق النمو الاقتصادي؛

-معرفة ما مدى مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي في الجزائر؛

-تعرف على واقع الصادرات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

6-أسباب إختيار الموضوع

تم إختيار هذا الموضوع لعدة اسباب، نذكر اهمها:

-اهمية هذا الموضوع زيادة الاهتمام به خاصة في السنوات الاخيرة؛

-دوافع شخصية يتمثل في اهتمامنا بدراسة هذا النوع من المواضيع؛

-ارتباط الموضوع بالتخصص.

7-حدود الدراسة

من أجل دراسة الموضوع وبلوغ الأهداف المرجوة، تم رسم حدود لهذه الدراسة، يأتي ذكرها كما يلي:

-الحدود الموضوعية: يتمثل في دراسة تبيان الاثر الموجود للصادرات على النمو الاقتصادي

الحدود المكانية: تدور الدراسة حول الجزائر؛

الحدود الزمنية: حددت فترة الدراسة من 1995 الى 2019.

8-منهج الدراسة

لمعالجة هذا البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري للعملات الصعبة، أما الجانب التطبيقي سيتم اتباع المنهج الكمي من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ، ودوال الاستجابة الفورية باستخدام برنامج Eviews10 بهدف قياس الاثر والعلاقات المترتبة بين متغيرات الدراسة.

9-صعوبات البحث

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة الصعوبات أو مصادفة عقبات ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث إلا حيث كانت الصعوبة الوحيدة التي حالت بيننا وبين انجاز العمل في وقت مبكر هو عدم دراستنا لبرنامج Eviews7 وصعوبة فهمه.

10-هيكل الدراسة

يشتمل موضوع الدراسة على ثلاثة فصول عرضت بطريقة تخدم الموضوع، وتعمل على توضيح الإطار النظري لكل من العنصرين الأساسين للموضوع وهما الصادرات والنمو الاقتصادي.

فقد تناولنا في الفصل الاول الجانب النظري للنمو الاقتصادي، وقد تقسيمه الى ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الاول ماهية النمو الاقتصادي، اما المبحث الثاني فتطرقنا فيه الى مقاييس ومحددات وميزان النمو الاقتصادي، اما المبحث الثالث فخصص لنظريات النمو الاقتصادي.

اما الفصل الثاني فتناولنا فيه الجانب النظري للصادرات وقد تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث، ففي المبحث الاول تطرقنا فيه الى ماهية التصدير، اما المبحث الثاني فتطرقنا فيه الى نظريات ومؤشرات ومحددات التصدير، اما المبحث الثالث فكان عبارة عن العلاقة بين التصدير والنمو الاقتصادي.

وفي الفصل الثالث تناولنا فيه الدراسة التطبيقية للدراسة، حيث تم تقسيمه الى مبحثين، ففي المبحث الاول تطرقنا فيه الى واقع الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، اما المبحث الثاني كان عبارة عن الدراسة القياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي.

الفصل الاول

النمو الاقتصادي

تمهيـد

يعد النمو الاقتصادي فكرة يشير إلى أهميته وكيفية بلوغه الاقتصاديين، باعتباره من الاهداف الاساسية للبلدان المختلفة، والنمو الاقتصادي هو المعيار الذي تصنف على أساسه دولة من البلدان المتقدمة، كما يسعى الأفراد إلى حل المشاكل الاقتصادية والمتمثلة بإشباع حاجاتهم المتزايدة وغير المحدودة من خلال المواد المتاحة النادرة، لذلك يسعى الافراد للسيطرة على الطبيعة، وزيادة كفاءة استغلالهم لهذه الموارد بما يلبي الجزء الأكبر من حاجاتهم التي تتطور بشكل متصاعد مع تطور المجتمعات.

وسيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.**
- **المبحث الثاني: مقاييس ومحددات وميزان النمو الاقتصادي.**
- **المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي.**

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي اهم اهداف أي سياسة اقتصادية مهما كانت، وسيتم في هذا المبحث التطرق الى مفهوم النمو الاقتصادي وخصائصه والفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

اقترن مفهوم النمو بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وانتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي ادت الى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء[1]، ولقد تعددت تعريفات النمو الاقتصادي سنذكر فيما يلي اهمها:

التعريف الأول: " تشمل التغييرات في إنتاج المواد وخلال فترة زمنية قصيرة نسبيًا، عادة ما تكون سنة واحدة. ويعني الزيادة السنوية في الإنتاج المادي معبرًا عنها بالقيمة أو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي"[2].

التعريف الثاني: "زيادة الانتاج، او الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الانتاجية، ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي، والعكس صحيح"[3].

التعريف الثالث: "تحقيق زيادة في الدخل او الناتج المحلي الاجمالي عبر الزمن، ويعبر عن متوسط نصيب الفرد منم الدخل المحلي، أخذا بعين الاعتبار الزيادة السكانية، أي ان تكون الزيادة في الدخل المحلي الاجمالي اكبر من الزيادة السكانية وبالتالي يعتبر النمو الاقتصادي عن مقدار الزيادة في متوسط دخل الفرد"[4].

ويتعين من خلال ما سبق ان اعتبار الاقتصاد الوطني في حالة نمو اذا كان الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية t_1 أكبر منه للفترة الزمنية السابقة t_0، ونكتب[5]:

$$Y_1 > Y_0$$

حيث أن:

Y_0: الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية t_0

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2006، ص 73.

[2] Mladen M. Ivie, Economic GROWTH AND DEVELOPMENT, Journal of Process Management – New Technologies, International, Vol 3, No 1, 2015 P 55

[3] اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريات، مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، ط1، 1999، ص 373.

[4] ياسر محمد أحمد أبو عيد، مدى تأثير كل من النفقات العامة والمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 2008-2017، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة غليزان، المجلد 6، العدد 1، 2020، ص 54.

[5] بوترعة أحمد وآخرون، اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر – تونس 2000-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم تجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2017/2016، ص 32.

Y_1: الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية t_1

وعلى ذلك فان النمو الاقتصادي يعني:

-تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل؛

-ان تكون الزيادة المتحققة في المدى الطويل او البعيد.

ووفقا لما سبق فإن معدل النمو الاقتصادي يكتب بالعلاقة الرياضية التالية:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني

كما أن

الدخل الحقيقي للفرد = الدخل النقدي الفردي / المستوى العام للأسعار

المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي

تتمثل خصائص النمو الاقتصادي في[1]:

- لا بد من أن يترتب عن النمو الاقتصادي حدوث زيادة فعلية في متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني؛

- يتعين على الزيادة في نصيب الفرد أن تكون حقيقية وليست نقدية فقط، وهنا تستدعي الضرورة استبعاد أثر التغير في قيمة النقود أي معدل التضخم؛

- لا بد من أن تكون الزيادة المتحققة في الدخل على المدى الطويل وليست عارضة تزول بمجرد زوال أسبابها، وعليه يجب استبعاد ما يعرف بالنمو العابر.

- يركز النمو الاقتصادي على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط ولا يهتم بنوعية ما يحصل عليه من السلع والخدمات ولا بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع، وبذلك فالنمو الاقتصادي لا يهتم بنوعية التغيير في الإنتاج ولا يراعي زيادة الإنتاج من السلع الاستثمارية وما يقابلها من السلع الاستهلاكية الفانية.

وقد اورد لكزنتس الخصائص الست عن النمو الاقتصادي لمعظم الدول المتقدمة وهي[2]:

-المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني؛

-المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الانتاج؛

-المعدلات المرتفعة للتحول الهيكلي في الاقتصاد؛

[1] حريرش ناجي، اثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي المستدام دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2012، ص ص 33-34.

[2] بوترعة احمد وآخرون، المرجع السابق، ص ص 39-38.

-المعدلات المرتفعة للتحول الايديولوجي والاجتماعي؛

-ميل اقتصاديات الدول المتقدمة للوصول إلى سيطرتها على الاسواق العالمية والمواد الخام؛

-يقتصر انتشار النمو الاقتصادي على العالم المتقدم الذي يعادل نحو ثلث سكان العالم؛

ما يلاحظ في الخصائص السابقة أن الخاصيتين الأولى والثانية تجمع المتغيرات الاقتصادية، في حين الخاصية الثالثة والرابعة تمثلان متغيرات التحول الهيكلي، اما الخامسة والسادسة فهما يوضحان أثر الانتشار العالمي للنمو الاقتصادي .

المطلب الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

ان النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ظلا يعاملان- من وجهة نظر تاريخ الفكر الاقتصادي- كمترادفين حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي تمخص عنها انقسام العالم الى دول صناعية متقدمة واخرى زراعية او منجمية متخلفة، بينهما هوة سحيقة تعكس فروقات شاسعة في شتى المتغيرات الاقتصادية (الدخل القومي، الطلب الكلي، التضخم، الدخل الفردي، معدلات الزيادة السكانية، مستويات الانتاج والانتاجية .... الخ) هذه الهوة هي التي لفتت انظار العلميين في مختلف مجالات العلوم (ومنها الاقتصاد) الى بزوغ ظاهرة جديدة جديرة بالدراسة والتنظير، الا وهي ظاهرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي، ومن ذلك الحين اصبحت هناك نظريات للنمو (تعنى بالمشكلات الاقتصادية الخاصة بالدول المتقدمة) ونظريات للتنمية (تعنى بمشكلات الدول الفقيرة او المتخلفة)[1].

يرى بونيه أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين ان التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا اي اجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة[2].

وبناءا على ما سبق ذكره يمكن توضيح اهم الفروق بين التنمية والنمو الاقتصادي في الجدول التالي:

[1] فرهاد محمد علي الاهدن، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظر اسلامي، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، 1994، ص 63.

[2] أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، 2014، ص 32.

الجدول رقم 01: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
-النمو الاقتصادي يعني زيادة الناتج القومي الصافي -لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الافراد. -يركز على التغير في الحجم او الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. -يتم بدون اتخاذ اية قرارات من شأنها احداث تغيير هيكلي للمجتمع	-تتضمن التنمية اضافة الى ذلك تغييرات اساسية في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. -تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. -تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. -عملية مقصودة (مخططة) تهدف الى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة افضل لأفراده.

المصدر: من اعداد الطلبة

المبحث الثاني: مقاييس ومحددات واستراتيجيات النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي وكأي مؤشر اقتصادي له مقاييس ومحددات واستراتيجيات، لذلك سنتطرق في هذا الفصل الى المقاييس والمحددات النمو الاقتصادي واهم الاستراتيجيات المعتمدة في النمو الاقتصادي.

المطلب الاول: مقاييس النمو الاقتصادي

رأينا في المبحث السابق كل من مفهوم النمو الاقتصادي وخصائصه، وما تم التوصل إليه من خلال ما سبق هو أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تغيير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، وبالتالي فإن قياس ذلك التغيير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك. وما يعنينا في هذه المرحلة هو الوسيلة التي عن طريقها نتعرف على ما يحققه المجتمع من نمو، أي ما هي الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم في دولة ما؟ وإن أهم المقاييس التي يقاس بها النمو الاقتصادي هي[1]:

1- المعدلات النقدية للنمو: وهي المعدلات النقدية التي يتم حسابها إستنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي تحويل المنتجات العينية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ويعد هذا الأسلوب أسهل الأساليب المتاحة رغم التحفظات التي تسجل عليه، والتي تهدف إلى محاولة الإتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به عالميا، مما يسهل التعامل مع البيانات الإقتصادية المنشورة ونفرق فيها بين:

أ-معدلات النمو بالأسعار الجارية: يصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة حيث يتم قياس معدل نمو الإقتصاد الوطني إستنادا إلى البيانات الخاصة به سنويا، باستخدام العملة المحلية؛

ب-معدلات النمو بالأسعار الثابتة: ويتم ذلك لاستبعاد أثر التغير في الأسعار على المدى الطويل. ويصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة؛

ت-معدلات النمو بالأسعار الدولية: ويستخدم عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية، حيث لا يمكن الاعتماد على التقييم بالعملات المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، لذلك يجب تحويل العملات المحلية إلى ما يعادلها من العملة الرئيسية بعد إزالة أثر التضخم.

2-المعدلات العينية للنمو: وتعبر عن مدى التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية إذ أنه نظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان لابد من إستخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو

[1] نجعي نور الهدى، دبيلي الزهرة، استراتيجية تنمية الصادرات الغير نفطية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2008-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة الدولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، بالوادي، 2017/2016، ص 15.

الاقتصادي مثل: عدد الأطباء لكل الف نسمة، عدد أسرة المستشفيات لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السلع والمواد الغذائية ... الخ.

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادية

يرتبط مستوى الحياة في أي اقتصاد بالمقدرة الإنتاجية للاقتصاد من السلع والخدمات، وهذه الإنتاجية مرتبطة بكمية رأسمال المادي ورأسمال البشري ومجموع المعارف التكنولوجية المتاحة عند العمال[1]، ويتحدد النمو في مكونات أساسية وهي[2]:

1-تراكم رأس المال:

يعتبر الرأس مال من حيث مدى توفره ومعدل تراكمه من المحددات الاساسية للطاقات الانتاجية في المجتمعات ومن ثم معرفة مدى مستوى التقدم الذي بلغته ومعدل النمو الذي سيحدث فيها وذلك من أجل التوسع في تقسيم العمل وزيادة نصيب الفرد من الدخل يعتمد التراكم الرأسمالي على رغبة الأفراد في تخصيص جزء من الموارد الانتاجية التي يمتلكوها من أجل انتاج سلع انتاجية بدلا من انتاج السلع الاستهلاكية أي أن التراكم الرأسمالي يتوقف على رغبة الأفراد في الإدخار بدلا من استهلاك كل دخولهم؛

2-السكان ونمو والقوى العاملة:

إن الزيادة النهائية في قوة العمل عامل موجب تقليدي في حث النمو الاقتصادي، فزيادة قوى العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين. ومن ناحية اخرى زيادة السكان تعني زيادة القوى الشرائية من خلال زيادة حجم الاسواق المحلية. ومع ذلك هناك خلاف على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أو سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الاضافية؛

3-التقدم التكنولوجي:

يعتبر عدد من الاقتصاديين بأنه أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي. وينتج التقدم التكنلوجي في أبسط صورة من الطرق الجديدة والمستحدثة لإنجاز المهام التقليدية مثل صنع الملابس، بناء المنازل، زراعة المحاصيل ... الخ. وكذلك أيضا بتوليد أفكار جديدة لتفادي العوائد المتناقصة في الأمد الطويل وأيضا التمكين من الحصول على عوائد جديدة لهذه المنتجات.

[1] عمر صخري، المرجع السابق، ص 20.

[2] نجيعي نور الهدى، ديبلي الزهرة، المرجع السابق، ص ص 13-14.

4-مدى توفر المواد الأساسية

وتعرف على انها العناصر التي لا دخل للإنسان في وضعها بل هي هبة من الخالق، وتتكون من الارض وما عليها وما بداخلها فهناك علاقة طردية بتوفرها والنمو الاقتصادي مع ثبات العوامل الاخرى.

ومن خلال ما سبق فان كل هذه العناصر تعمل على التأثير على منحنى امكانيات الانتاج الذي يعكس بدوره مستوى نمو الناتج الوطني وبالتالي الدخل الوطني.

المطلب الثالث: استراتيجية النمو الاقتصادي

سنتطرق فيما يلي الى اهم الاستراتيجيات في النمو الاقتصادي.

أولا: استراتيجية النمو المتوازن

ترجع هذه الاستراتيجية إلى نيركسه الذي تبني الأفكار الرئيسية التي قدمها روزنشتاين – روان عن فكرة الدفعة القوية، والتي تدعو إلى ضرورة قيام عدد كبير من الصناعات الاستهلاكية في آن واحد والتي تتكامل مع بعضها البعض بما يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها وتساعد على الانتقال بالمجتمع المتخلف إلى مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي. ويركز نيركسه على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق امام الاستثمار الصناعي، مؤكدا أن كسر هذه الحلقة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق، والذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن معا، مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين قطاعي الزراعة والصناعة بحيث لا يحول تخلف القطاع الزراعي من نمو القطاع الصناعي[1].

ويقول أصحاب استراتيجية النمو المتوازن إن البلاد المتخلفة تحتاج إلى مشروعات متنوعة في قطاعات عديدة[2]:

– لأنها تفتقر في المقام الأول إلى الوفورات الخارجية السابق الإشارة إليها والتي تنتج عن تسهيلات رأس المال الاجتماعي كالطرق ووسائل النقل ومحطات القوى والموانئ...الخ. وعرض مثل هذه المشروعات غير قابل للتجزئة، بمعنى أنها تحتاج إلى حد أدنى من الاستثمارات إذ لا يمكن تشييد نصف كوبري أو محطة قوى أو إعداد ميناء أقل من الحجم الاقتصادي المطلوب، يضاف إلى ذلك أن هذه المشروعات ترتبط بعضها ببعض؛

– كما أن البلاد المتخلفة تكون في حاجة ماسة إلى الاستثمار في عدد كبير من الصناعات لأن وجود صناعة واحدة لا يحل مشكلة الطلب فإنشاء مصنع لتعليب الأغذية أو صنع الملابس الجاهزة يتطلب توفير طلب لهذه

[1] محمود يونس وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة سامي، الاسكندرية، 2000، ص 306.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 71.

المنتجات ولا يتحقق ذلك إلا بإنشاء العديد من الصناعات وزيادة عدد أصحاب الدخول من العمال الذين يوفرون الطلب اللازم لمنتجات مصنعي الملابس الجاهزة والمعلبات؛

- كما أن البلاد المتخلفة تكون في حاجة ماسة إلى الاستثمار في عدد كبير من الصناعات لأن وجود صناعة واحدة لا يحل مشكلة الطلب فإنشاء مصنع لتعليب الأغذية أو صنع الملابس الجاهزة يتطلب توفير طلب لهذه المنتجات ولا يتحقق ذلك إلا بإنشاء العديد من الصناعات وزيادة عدد أصحاب الدخول من العمال الذين يوفرون الطلب اللازم لمنتجات مصنعي الملابس الجاهزة والمعلبات؛

- كما أن تنويع مصادر الإنتاج والدخل يؤدي إلى زيادة الإدخال القومي الذي هو المعين الأول للاستثمار في مختلف المجالات. ويمكن القول باختصار أن استراتيجية النمو المتوازن ترمي إلى الاستفادة من توسيع حجم السوق بصفة عامة بتعدد مجالات الإنتاج والاستثمار وتحقيق هذا الهدف يحتاج في المقام الأول إلى الدفعة القوية التي سبق الكلام عنها لأنه لا يمكن للدول المتخلفة انتهاج هذا الأسلوب إلا إذا توفرت لها الموارد الكافية لتحقيقه.

ثانيا: استراتيجية النمو غير المتوازن

تأخذ هذه النظرية اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن، حيث ان الاستثمارات هنا تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، ومن روادها هيرشمان الذي يعتقد ان اقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع اخرى من وفرات خارجية، الا انها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن ان تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات اخرى تالية[1].

إن عملية التنمية وفقا لاستراتيجية النمو غير المتوازن في الدول النامية تحدث على شكل مراحل متعاقبة من الاستثمار وتنقل الاقتصاد القومي إلى حالة من عدم التوازن، ولكن عند مستوى أعلى من التشغيل والدخل القومي. فكل مرحلة من هذه المراحل يترتب عليها اختلال في التوازن سابق عليها وتودي بدورها إلى اختلال جديد في التوازن يدفع الاقتصاد القومي إلى مرحلة أخرى للأمام. وتتحقق هذه المراحل من النمو نتيجة لحدوث وفورات خارجية تولدت عن الاستثمارات السابقة، ويرى مؤيدو هذه الاستراتيجية أنها تعد واقعية في سياستها الائتمانية للأسباب التالية[2]:

- توافق برنامجها الاستثماري مع الموارد المالية المتاحة لدى غالبية الدول النامية؛

[1] خالد شعبان محمد الشريف، اثر رأس المال الفكري على عملية التنمية الاقتصادية في المؤسسات الاهلية العاملة في قطاع غزة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2019/2018، ص 43.

[2] محمود يونس وآخرون، المرجع السابق، ص ص 311-312.

- تعد أكثر فاعلية في التغلب على العجز في الكفاءات الإدارية المتاحة لدى الدول النامية؛
- تقتصد في حجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق برامجها الاستثمارية، حيث انها تتطلب فقط توفير الموارد المالية اللازمة للقيام بالاستثمار في القطاعات الرائدة والتي تدفع بدورها نمو باقي قطاعات الاقتصاد القومي.

المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي

شهدت نظرية النمو الاقتصادي تطورات كبيرة على يد مجموعة من الاقتصاديين مع اختلاف افكارهم وتوجهاتهم، لذلك سنوضح في هذا المبحث الى اهم نظريات النمو الاقتصادي من خلال النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية والنظرية الكينزية.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

بالرغم من اختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي، وتباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهروا فيها والأوضاع التي ميّزتها، إلا أن آراءهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي. وقد تركزت نظريتهم في الأفكار التالية[1]:

- الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي الأرض، العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي، وكل تغير في الإنتاج يحدث بتغير أحد العوامل أو كلها، وأن الأراضي الزراعية العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم؛
- إن القوى التي الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي وعلى الأرباح التي تعتبر مصدر عملية تكوين رأس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي، كما أن التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان؛
- إن العلاقة السببية بين التراكم الرأسمالي وحجم السكان تؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة (ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية) وارتفاع حصة الأجور في الدخل الكلي مما يعوق ارتفاع حصة الأرباح فيؤدي ذلك إلى تباطؤ تكوين رأس المال، مما يدفع بالرأسماليين بتجميد الأجور عند حد الكفاف، وهذه يتم معالجتها في الفصل الموالي ضمن نظريات توزيع الدخل؛
- بات الفن الإنتاجي والمعرفة الفنية عبر الزمن، مما يجعله متغيرا لا يؤثر في عملية النمو، وهو بخلاف النظرات المعاصرة التي جعلته عاملا مؤثرا؛

[1] كبداني سيدي أحمد، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص 34.

– الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، وهي تشمل تنظيم اجتماعي إداري وحكومة مستقرة، ومؤسسات تمويلية منظمة، ونظام شرعي قانوني، وأوضاع اجتماعية مناسبة، وضرورة توسيع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاته.

ومن ابرز رواد هذه النظرية هم آدم سميث Adem Smith ودايفيد ريكاردو David Ricardo وروبرت مالتس Roobert Malthus وآخرون جد شغوفين بالنمو الاقتصادي، واعتقدوا ان النمو الاقتصادي سوف يتوقف في النهاية وسوف يدخل الاقتصاد حالة من الركود، وفي هذه الحالة سوف يكون النمو السكاني صفرا ويكون الاستثمار للاحلال فقط، اما الاجور الحقيقية فسوف تكون ثابتة وعند مستوى منخفض جدا، وقد بنيت النظرية الكلاسيكية على نظرية السكان التي تقترن باسم روبرت مالتس[1].

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

إذا كان الاقتصاديون الكلاسيك قد اهتموا بجانب العرض فإن الاقتصاديين النيوكلاسيك اهتموا بدراسة العوامل المحددة للطلب، وتقديم التفسيرات السيكولوجية لخيارات المستهلك .وقامت النظرية النيوكلاسيكية على قانون تناقص الغلة لدافيد وريكاردو ونظرية السكان لماتوس، فقد اعتبر النيوكلاسيك متغير السكان بأنه معطى من المعطيات؛ وبذلك لم تفسر كجزءٍ من عملية النمو وقام النيوكلاسيك بتحسين التحليل الكلاسيكي فيما يختص بعملية التراكم الرأسمالي؛ حيث اعتبر الكلاسيك أن الرأسماليين يقومون بطريقةٍ أوتوماتيكية بإعادة استثمار دخولهم طالما كان معدل الربح يفوق مستوى الصفر قليلا؛ على اعتبار أن المدخر هو المستثمر، ولكن النيوكلاسيك اعتبروا العملية مجزأة؛ حيث يستطيع رجال الأعمال الحصول على السلع الإنتاجية باستخدام أرصدة مقترضة .ويقود هذا التحليل إلى وجود سوق رأس المال الذي يجمع المدخرين بالمستثمرين؛ حيث يعمل معدل الفائدة على تحقيق التوازن بين المطلوب من الأرصدة الاستثمارية والمعروض من هذه الأرصدة، ويلعب دورا أساسياً في تحديد حجم الاستثمار؛ حيث أن رجال الأعمال يقومون بالمقارنة بين معدل العائد المتوقع من الاستثمار ومعدل الفائدة الذي يمكن الاقتراض على أساسه، فإذا فاق معدل العائدة المتوقع معدل الفائدة يكون الاستثمار مربحاً، والعكس صحيح[2].

[1] ماكيل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، تج محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 456.

[2] محي الدين حمداني، المرجع السابق، ص 26.

ومن الاقتصاديين النيوكلاسيك الذين نظروا في دراسة النمو الاقتصادي روبرت سولو، حيث قام الباحث النيوكلاسيكي سولو بنشر بحثه تحت عنوان مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي سنة 1956 وقام بطرح نموذجه على المدى الطويل، وكان هدفه الأساسي في بحثه هو البحث عن أسباب الاختلاف في درجة الغنى والفقر بين الدول، حيث افترض في نموذجه أن الإنتاجية تحدث نتيجة تدخل عاملين هما: رأس المال والعمالة.

وقد كان نموذج سولو نموذج جديد للنمو الاقتصادي، والذي كان بمثابة تقدم كبير بالنسبة لنموذج هارود دومار على بينة من المشاكل التي تطرحها وظيفة نموذج الإنتاج جامدة لنموذج هارود دومار، سولو رد بالتخلي عن دالة الإنتاج بمعامل ثابت بدالة الإنتاج الكلاسيكية ،التي سمحت درجة كبيرة من المرونة وإحلال بين عناصر الإنتاج ،في نموذج سولو معامل رأس المال والعمل ليس ثابتين بل متغيرين وتعتمد على الهبات النسبية لرأس المال والعمل في الاقتصاد فضلا عن عملية الإنتاج مثل نموذج هارود دومار، إن نموذج سولو وضع لتحليل الاقتصادات الصناعية ولكن تم استخدامه على نطاق واسع لدراسة النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم بما في ذلك البلدان النامية[1].

المطلب الثالث: النظرية الكينزية

تتميز نظرية كينز بكوها نظرية عامة تبحث كيفية تحديد مستوى الدخل والإنتاج والاستخدام في اقتصاد نقدي، وتؤكد على الاستهلاك والاستثمار والادخار وعلى العوامل النقدية وأهمها سعر الفائدة وعلى التوقعات كعوامل إستراتيجية هامة في تحديد المستوى المذكور، وتأتي عمومية النظرية من بحثها لجميع مستويات الاستخدام بما فيها مستوى الاستخدام التام الذي ترى أنه حالة كلاسيكية خاصة فقط، وأكد كينز أن الاستثمار هو عامل حاسم في تحديد حجم الإنتاج والاستخدام فهو عامل استراتيجي مهم في مواجهة أي نقص محتمل في الطلب الفعال في السوق وأكد على دور التوقعات في التأثير على حجم الاستخدام والإنتاج والدخل[2].

يوضح كينز أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالة والتقدم التكنولوجي السائد، وحجم معين لرأس المال ويرى كينز أن ارتفاع الدخل غالبا ما يصاحبه ارتفاع مناظر في مستوى التشغيل لجميع العناصر خاصة العمالة، وهذا مع فرضية ثبات التقدم التكنولوجي. ويشير كينز إلى أنه

[1] عدة أسماء، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2016/2015، ص 82.

[2] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص ص 100-101.

هناك حدود للزيادة العمالية التي يمكن أن تحدث نتيجة زيادة الدخل القومي والاستثمار، أي عندما يصل الاقتصاد إلى الحجم الكلي للعمالة، حيث لا يمكن بعدها زيادة الدخل القومي لأكثر من ذلك، ويسمى الناتج عند هذا المستوى بالناتج القومي المحتمل، والفارق بينه وبين الناتج الفعلي (الأقل من التوظيف الكامل) يمثل مستوى البطالة. فلعلاج هذه البطالة على الدولة زيادة الطلب الكلي وذلك من خلال قيامها برفع الإنفاق الحكومي[1].

وترى هذه النظرية ان هناك ثلاثة معدلات للنمو، وهي[2]:

أ- معدل النمو الفعلي، وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل؛

ب – معدل النمو المرغوب، وهو يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها؛

ج – معدل النمو الطبيعي، فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب، وأن يتعادل أيضا معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب و الطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم، فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي – حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه – فإن البطالة ستزيد؛ حيث إن كلا من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقل من المعدل الطبيعي)، أما في حالة العكس (أي إن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي بصورة مؤقتة، فإن كلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وإن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود؛ حيث إن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو.

[1] زكراك مونية، اثر النمو الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادي، اقتصاد عالمي، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017، ص 38.

[2] جلال خشيب، النمو الاقتصادي، د.د.ن، د.ت، ص 13.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل الى المفاهيم والخصائص التي ركزت على النمو الاقتصادي، وكذا اهم المقاييس والعوامل التي تحدد النمو الاقتصادي واهم الاستراتيجيات، وقد وضحنا اهم النظريات والافكار والتوجهات للنمو الاقتصادي انطلاقا من نظرية آدم سميث ودايفيد ريكادو الى كينز، وتعد دراسة النمو الاقتصادي مهمة جدا في تحليل الواقع الاقتصادي لأي بلد.

الفصل الثاني

الصادرات

تمهيد:

يعتبر التصدير منذ القدم من القضايا التي أولتها الدول أهمية كبيرة، وذلك بالنظر إلى الدور الذي كان يلعبه في جلب الثروة، وامكانية بذلك تلبية الحاجيات الضرورية من الدول الأخرى، دون أن يكون هناك نقص في الموارد الداخلية لهذه الدول، لذلك يعد قطاع التصدير من القطاعات المهمة التي اصبحت تعتمد عليها الدولة قصد ميزان تجاري رابح، ويعتبر هذا القطاع احد العناصر الاساسية لعملية النمو الاقتصادي باعتباره احد الاشكال المتعلقة بالتواجد الدولي، لذلك سنتطرق في هذا الفصل الى اهم العناصر الاساسية المتعلقة بالتصدير وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

- **المبحث الأول: ماهية التصدير.**
- **المبحث الثاني: المبحث الثاني: نظريات ومؤشرات ومحددات التصدير.**
- **المبحث الثالث: التصدير والنمو الاقتصادي.**

المبحث الأول: ماهية التصدير

سنتطرق في هذا المبحث الى مفهوم التصدير واهميته وأهدافه والى دوافع وملامح نجاح عملية التصدير

المطلب الأول: مفهوم التصدير

أولا: مفهوم التصدير

يعتبر التصدير ضرورة حيوية واضحة للغاية وفوائده الاقتصادية لا خلاف عليها[1]، ويمكن تعريفه بعدة تعريفات، منها:

التعريف الأول: قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيم مضافة وتوسع ونمو وانتشار فرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها"[2].

التعريف الثاني: من اسهل الوسائل التي تمكن المنظمات من اقتحام الاسواق الاجنبية، حيث ان اغلب المنظمات تقوم بعملية التصدير في بداياتها الأولى لدخول العالمية ثم اللجوء بعد ذلك الى احد الاشكال الاخرى، وللقيام بعملية التصدير لابد على المنظمة من تطوير منتجاتها بشكل يتلاءم واحتياجات الاسواق الاجنبية، كمل يعتبر التصدير الطريقة الأنسب والاحسن بالنسبة للمنظمات الصغيرة والمتوسطة وذلك لأنه لا يتطلب استثمارات كبيرة كما يسمح لهذه المنظمات باكتساب الخبرة الدولية اللازمة مع مرور الوقت[3].

التعريف الثالث: وكتعريف أدق يمكن القول بأن التعريف الراجح والمستهدف من خلال دراستنا هذه، هو أن التصدير عبارة عن بيع للمنتجات من دولة لأخرى، وفق نظام معترف به وقوانين ونظم تدعم الاستيراد من جانب الدول المستهلكة والتصدير من جانب الدول المصدرة، ويعتبر أهم محل للتصدير في الجزائر تصدير المحروقات، إلى جانب ذلك هناك ما يعرف بالتصدير خارج إطار المحروقات والمقصود منه تصدير البضائع والخدمات، حيث أن الصادرات خارج إطار المحروقات هي: "سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية منتقلة من الدول المنتجة له[4].

---

[1] صديق محمد عفيفي، التسويق الدولي: نظم التصدير والاستيراد، مكتبة الطليعة، الاسكندرية، 1972، ص 23.

[2] فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية، دار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص 15.

[3] غول فرحات، التسويق الدولي: مفاهيم وأسس النجاح في الاسواق العالمية، ط 1، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص ص 189-190.

[4] نجلاء هراقمي وآخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات بالجزائر –الواقع والمأمول، الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 02-03 ديسمبر 2019، ص 380.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التصدير

اولا: أهمية التصدير

للصادرات مزايا عديدة التي يمنحها التبادل الخارجي، وهي[1]:

-اتصال الدول النامية بالأسواق الخارجية يعتبر أحد الوسائل لتعزيز التطور وتقدمه، خاصة وأن هذه الدول تتميز بضعف عوامل الإنتاج، رأس المال واليد العاملة الكفؤة. فعملية التصدير تعد أداة لنقل التكنولوجيا عن طريق استيراد السلع الرأسمالية، وتوسيع الصادرات يعتبر حافزا لتطوير إدارة وعمال أكفاء قادرين على المنافسة الدولية وتتجاوز آثاره حدود قطاع التصدير؛

- يشجع قطاع التصدير بكسبه لعملات أجنبية تزيد قدرة البلد على خدمة الدين الخارجي ومن تحسين قدراته الائتمانية؛

- زيادة التدفقات الأجنبية الائتمانية الأجنبية و التي بدورها تؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار؛

- يخلق نمو قطاع التصدير روابط مع منتجي السلع والخدمات لبقية الاقتصاد الوطني؛

- تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي حسب درجة الانفتاح والاعتماد على التجارة الخارجية في الدول النامية.

وتتجلى اهمية التصدير على المستوى الوطني من خلال ما يلي[2]:

-تساهم مدخلات التصدير من النقد الاجنبي في التخفيف من حدة عجز ميزان المدفوعات، والتي يستفاد منها لتمويل عمليات الاستيراد؛

-ان الصناعات التصديرية قد تحصل على مدخلاتها من صناعات غير تصديرية كما ان جزءا من مخرجاتها قد يستخدم في تدعيم صناعات غير تصديرية أيضا وهذه العلاقة التكاملية تؤدي حتما إلى تطوير الصناعات غير التصديرية وتحويلها إلى صناعات تصديرية في الأجل الطويل، وهذا يكون إيجابيا على المستوى الوطني.

-إمكانية ارتفاع مستوى المنظمات المصدرة الخاصة بدولة ما حيث ان التصدير يعني التواجد المستمر في الاسواق الخارجية والقدرة على المنافسة للحصول على اكبر حصة تسويقية وهذا التواجد يفرض على المنشآت المصدرة مواكبة المنشآت المنافسة لها في الاسواق الخارجية من حيث تكنولوجية الانتاج وتطوير المواصفات الفنية واستخدام وسائل ترويج اكثر تأثيرا وغيرها.

---

[1] الأشهب عبد الكريم، زيدان وليد، واقع وتحديات تنمية الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة الجزائر والسعودية للفترة الممتدة 2005-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018/2017، ص 5.

[2] عصام الدين أمين او علفة، اتجاهات تسويقية معاصرة، مؤسسة طيبة لنشر، ط1، مصر، 2003، ص ص 113-114.

ثانيا: أهداف التصدير

تسعى المؤسسة من خلال نشاطها الى تحقيق مجموعة من الأهداف والمزايا ومنها ما يلي[1]:

1-الأهداف المرتبطة بالاستراتيجية التجارية

تجاوز السوق الوطنية المشبعة؛

-توزيع جغرافي للمخاطر؛

- التكيف مع المنافسة.

2-الأهداف المرتبطة بالجانب المالي

-الزيادة في رقم الأعمال؛

- رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية؛

- رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة؛

- تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي للمؤسسة.

3-الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج

- تحسين قدرات الانتاج بالمؤسسة؛

- استغلال الامتيازات المتوفرة؛

- خفض الكلفة الانتاجية؛

- رفع من جهود البحث والتطوير.

المطلب الثالث: دوافع التصدير وملامح نجاحه

أولا دوافع التصدير

هناك عدة أسباب وعوامل أدت إلى استناد بالطرف الآخر وذلك من خلال انتهاج سياسة التصدير التي لها دور مهم في تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول، ومن بينها[2]:

- صعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي في كل السلع وذلك بسبب المزايدات الطبيعية والمكتسبة؛

[1] سياح عبد الله، قرافي عثمان، واقع تصدير للمنتجات الفلاحية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم اقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة احمد دراية ادرار، 2017/2016، ص ص 10-11.

[2] مديحة بن زكري بن علوم، شيبان نصيرة، دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الدولية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد الرابع، العدد الثالث، سبتمبر 2019، ص ص 385، 386.

- ❖ التخصيص الدولي واختلاف تكاليف الإنتاج؛
- ❖ اختلاف ظروف الإنتاج، فما يصلح إنتاجه وزراعته في مناطق ذات المناخ الموسمي كالموز والقهوة لا يصلح في مناخ أخر؛
- ❖ وجود فائض أو عجز في الإنتاج المحلي، مما يتطلب تصدير الفائض أو استيراد العجز منه؛
- ❖ تفاوت أسعار السلع والخدمات بني الدول نتيجة تفاوت أسعار عوامل الإنتاج؛
- ❖ اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة إلى أخرى؛
- ❖ اختلاف ميول وأذواق المستهلكين وتفضلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها؛
- ❖ السعي لرفع مستوى المعيشة محليا وزيادة الدخل القومي.

ثانيا: ملامح نجاح التصدير

تتمثل ملامح نجاح عملية التصدير فيما يلي[1]:

- ✓ مدى التطور الفعلي للهيكل السلعي والخدمات المصدرة ليحقق هذا التطور قدر اكبر من التنوع؛
- ✓ مدى التنويع الفعلي في نطاق الأسواق الخارجية، وبالتالي مدى تقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الرئيسية التقليدية مع ما يصاحب هذا الاعتماد من ضغوط اقتصادية وسياسية؛
- ✓ مدى القدرة على تحقيق زيادة مطردة في حصيلة الصادرات من سلع وخدمات تقليدية وجديدة دون أن يترتب على ذلك زيادة في التكلفة وخاصة بالنسبة لعوامل الإنتاج النادرة نسبيا؛
- ✓ مدى استقرار وانتظام والتصدير إلى مختلف الأسواق الخارجية مما يدعم الموقف التنافسي في تلك الأسواق ليساعد على زيادة حصتها منها.

[1] حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص 56.

المبحث الثاني: نظريات ومؤشرات ومحددات التصدير

سنتطرق فيما يلي الى نظريات التصدير ومؤشراته وتحديد اهم محددات التصدير.

المطلب الأول: أهم نظريات التصدير

ان اهم النظريات التي ساهمت في تطوير عملية التصدير هي كالآتي:

1-سياسة عن التجاريين

أكد التجاريون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق أكبر من المعادن النفيسة (الثروة) للأمة هي التجارة الخارجية كما دعوا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية، ولم تقتصر مطالبتهم بتدخل الدولة في التجارة وإنما طالبوا بضرورة تدخلها المتكامل في الحياة الاقتصادية لضمان نجاح التجارة، كما طالبوا كذلك بتدخل الدولة من أجل تنظيم علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى وذلك لأن التجارة تجلب أكبر قدر من الثروة للدولة وتقلل من الخسائر الناجمة عن هذه التجارة، حيث رأى التجاريون أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة يأتي من خلال الميزان التجاري، وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في انعاش وتشجيع الصادرات وتقليل من الواردات، واعتبر التجاريون أن التجارة الخارجية والتصدير أداة فعالة لزيادة الثروة، وقد تمثلت سياسة التصدير لديهم في تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل، والعمل بشكل مستمر على توسيع واكتساب الأسواق الخارجية الجديدة بالإضافة إلى تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية وإنشاء المستودعات الكبيرة للسلع الجاهزة للتصدير وتشجيع عمليات التصدير ودعمها، ومن هنا وجد التجاريون في التجارة الخارجية بصفة عامة والتصدير بصفة خاصة أداة فعالة الزيادة الثروة[1].

2-النظرية الكلاسيك

تعتبر النظريات الكلاسيكية أن قيام التجارة الخارجية أفضل من عدم وجودها، حيث يؤدي قيام التجارة الخارجية إلى زيادة الدخل والرفاهية نتيجة التخصص وتقسيم العمل من خلال الفوائد الإستهلاكية (تخفيض السعر)، وأيضا من خلال الفوائد الإنتاجية (إعادة توزيع الموارد لصالح القطاعات الأعلى كفاءة)، كما أن فوائد التجارة الخارجية توزع بالتساوي وأنه كلما زادت الفروق التكنولوجية بين الدول كلما زادت فوائد التجارة الخارجية،

[1] بوترعة محمد يزيد وآخرون، دور الجمارك في تسهيل عمليات التصدير دراسة تحليلية 2010-2016، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة الشهيد حمه بخضر بالوادي، 2018/2017، ص 39.

أما وجية نظر الكلاسيكية في التجارة الخارجية، فيمثله عدد من الاقتصاديين البارزين الذين قدمت لنا أعمالهم تراثا يعكس عمق بصيرتهم، ومفاهيمهم ماتزال دليلنا إلى اليوم، والواقع أن أعمالهم في قضايا الاقتصاد الدولي قد أنتجت بعض أهم الأدوات التحليلية المستخدمة في الاقتصاد الحديث، ولعل ابرزهم[1]:

أ–نظرية ديفيد هيوم: وتتلخص النظرية في التجارة الخارجية في أن الرفاه الاقتصادي في أي بلد سوف يعم على البلدان الأخرى، بسبب تكامل هذه البلدان في ظل تقسيم العمل الدولي ففي حالة تطور بلد ما سيكون تأثيره إيجابيا على البلدان الأخرى المجاورة له، فمثلا تطور كل من (فرنسا، ألمانيا وإيطاليا) هو لصالح بريطانيا وان تخلف الدول سيؤثر سلبا على الاقتصاد البريطاني .

ب– نظرية آدم سميث: تعد نظرية الميزة المطلقة أول نظرية متكاملة ظهرت لتفسير قيام التجارة بين البلدان، وهي للاقتصادي الكبير آدم سميث او من خلال كتابه "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" سنة 1776 وهذه النظرية المستندة على مبدأ تقسيم العمل الدولي تعتمد على وجود فروق واضحة في تكاليف الإنتاج بين بلد وآخر من حيث الإمكانيات والإنتاجية، وتتلخص هذه النظرية بأن يتخصص كل بلد بإنتاج تلك السلع التي يكون له ميزه مطلقة في إنتاجها. عليه فالتجارة بين البلدان ستكون مفيدة لجميع الأطراف المشاركة فيه، إلا إن نظرية سميث في الميزة المطلقة عجزت عن الإجابة على التساؤل المطروح فيما إذا كان بلد ما لا تتوفر فيه ميزة مطلقة بإنتاج أية سلعة مقارنة بمنافسيه من البلدان الأخرى؟ وإذا كان بلد معين يتمتع بميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع على البلد الأخر، هل هذا يعني انه لا يوجد مكاسب للتجارة بين البلدين؟ وقد حاول دايفيد ريكاردو تقديم إجابة عن هذا التساؤل من خلال نظرية في الميزة النسبية.

ت–نظرية دايفيد ريكاردو: في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الإنكليزي المعروف دايفيد ريكاردو (1772–1823) بالرد على نظرية آدم سميث، وذلك بكتابه المشهور (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) سنة 1817 من خلال نظريته في الميزة النسبية إن جوهر هذه النظرية يتمثل في احتساب كلفة إنتاج الوحدات الإضافية من إحدى المنتجات بصيغة التقليل الضروري في إنتاج بقية السلع بهذا توضح النظرية الجديدة انه ليس بالضرورة لقيام التجارة بين البلدان أن يتمتع البلد بميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة بل ان قيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع بين البلدان وليس التكاليف المطلقة. ويحقق البلد مكاسب من التجارة حتى لو كانت التكاليف الحقيقية لإنتاج جميع السلع فيه أكبر نسبية مقارنة مع شركائه التجاريين، وتعد هذه النظرية تطورا كبيرا في

[1] رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، العراق، المجلد 5، العدد 17، حزيران 2013، ص ص 126-127.

الفكر الكلاسيكي، حيث اعتبرت الاتجاه الصحيح في التجارة الخارجية، وخطوة هامة إلى الأمام ولازالت تشكل أساس أغلب النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، وقد زودت الاقتصاديين ببرهان أكثر كفاية وأكثر إقناعا في جدوى وفوائد التجارة، بالرغم من كل الانتقادات التي سيقت في مواجهة هذه النظرية.

د- نظرية جون سيورت ميل: أكدت النظريات السابقة (الميزة المطلقة والميزة النسبية) التفسير قيام التجارة الخارجية بين البلدان على جانب العرض (إمكانيات الإنتاج) دون الاهتمام بالطلب. لقد تنبه إلى هذه المسألة جون، (1873 - 1806) الذي أشار في نظريته القيم الخارجية إلى أن رغبة كل بلد في عرض صادراته من السلع يعتمد على مقدار استيراداته، بمعنى أن الصادرات تتغير وفقا لمعدلات التبادل التجاري السائدة بين البلدان المشاركة في التجارة، ولهذا قام جون بإدخال جانب الطلب على التحليل بهدف تحديد معدلات التبادل بين هذه البلدان، وبناء على ذلك حدد مفهوم التوازن بين البلدان المشاركة فعليا في التجارة، بأنه الوضع الذي تكون فيه صادرات البلد مساوية لاستيرادات البلد الأخر المشارك معه في التجارة. بعبارة أخرى أن عرض البلد A لسلعته يمثل طلبه على سلعة البلد B والعكس صحيح، وان الانحراف المعدل التبادل التجاري الدولي عن معدل التبادل التجاري الداخلي في البلد يزيد مكاسب ذلك البلد من التجارة الخارجية.

3-النظرية النيوكلاسيكية

بعد الحرب العالمية، أصبحت النظريات الكلاسيكية عاجزة عن تفسير القيام التبادل بين الدول، وحتى تكون أكثر ملاءمة مع الواقع الاقتصادي في تلك الفترة ظهرت نظرية هكشر- اولين وهي امتداد لنظرية النفقات النسبية[1]، وتتمثل الفكرة الأساسية لهذه النظرية في ان الاختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الانتاج بين البلدان هي التي تودي إلى قيام التجارة الخارجية بينهم. إذ لكل بلد ميزة نسبية عندما ينتج ويصدر تلك السلعة التي تحتاج إلى أمل الإنتاج الأكثر وفرة نسبية فيها، إلى جانب أنه لن يكون للبلد هذه الميزة بالنسبة للسلع التي يحتاج إنتاجها إلى عامل الإنتاج الأكثر ندرة فيها، وبالتالي يجب أن يقوم البلد باستيراد هذه السلع من الخارج[2].

4-النظرية الحديثة

ظهر عدد من الاقتصاديين يحملون وجهة نظر مغايرة ازاء دور الصادرات منهم: MYRDAL, NURKS, MARX حيث أشار ماركس الى إستحالة قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية في ظل

[1] سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات-دراسة واقع التمور في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص 19.

[2] رائد فاضل جويد، المرجع السابق، ص 128.

سيطرة الدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية. بينما يرى ميردال أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين ويرى أيضا أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل على تعزيز مقام الدول المتقدمة، ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، وبالتالي يشير ميردال إلى إن التجارة الخارجية لن تؤدي إلى الركود الاقتصادي، أما نوركس فانه يرى أن التجارة الخارجية أداة لزيادة النمو الاقتصادي، فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاءة وضرب مثالا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا واستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين، كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب من طرف الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجية على مواد التصدير سلعة غير مواتية، وإزاء ذلك بين تشاؤمه بقيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية وذلك نتيجة عراقيل في أسواق الدول المتقدمة، هذا ما يجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة[1].

المطلب الثاني: مؤشرات الصادرات

يتناول هذا المطلب أهم المؤشرات المتعلقة بالصادرات، باعتبار أن القدرة التصديرية هي من أهم العوامل المحددة لقدرة الدولة على الاستيراد من جهة، وباعتبارها تعكس بشكل قوي طبيعة البنية الاقتصادية لدولة من جهة أخرى، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي[2]:

1-نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي للدولة: وذلك باعتبار أنه كلما خصصت الدولة جزءا كبيرا من إنتاجها للتصدير، كان ذلك دليلا على اعتماد كبير للدولة على الخارج، وعلى اندماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية غير أنه يجب الاحتياط ضد التفسيرات الميكانيكية لارتفاع نسبة الصادرات إلى نتائج فقد ترتفع هذه النسبة أيضا في تلك الظروف التي تريد فيها الدولة الحصول على النقد الأجنبي، الضروري لا استيراد السلع الاستثمارية والتقنية اللازمة لإقامة قاعدة إنتاجية تمهد لاستقلالها على المدى البعيد، فالعبرة هنا هي بنمط استخدام حصيلة الصادرات؛

2-نسبة تغطية الصادرات للواردات: وهو مؤشر يعبر عن مدى إمكانية تغطية الواردات السلعية عن طريق إجمالي الصادرات السلعية والمتمثلة بالصادرات خارج المحروقات زائد إعادة التصدير على اعتبار أن يضاف إلى هذا

[1] سياح عبد الله، المرجع السابق، ص 15.

[2] بورياح كنزة، بطيوي محمد الأمين، واقع وآفاق سياسة التصدير في الجزائر دراسة حالة بمديرية الجمارك لولاية مستغانم، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة خارجية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2020/2019، ص ص 32-33.

وذلك عامل أخر يتمثل في مدى التناسب بين الصادرات والواردات، أو مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات حتى لا تضطر للاستدانة والوقوع في تبعية الديون الأجنبية، وربما يكون من المناسب في بعض الظروف إيجاد نسبة حصيلة الصادرات إلى الواردات الجارية، أي إلى جملة الواردات بعد استبعاد الواردات من السلع الرأسمالية وتتوقف قيمة هذا المؤشر على مدى وفرة المنتجات القابلة للتصدير وكذلك على سياسة الدولة في استخدام عائدات التصدير؛

3-درجة التركيز السلعي للصادرات: ويقصد به مدى غلبة الوزن النسبي لسلعة أو المجموعة من السلع التصديرية للدولة على جملة صادرتها فعندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادرات الدولة ارتفاعا يتخطى النسبة التي يمكن اعتبارها نسبة مأمونة تزداد احتمالات الحرج في وضع الدولة وتزداد احتمالات ضعف مقدرتها على المساومة ومن ثم تزداد احتمالات تبعيتها للخارج، ومن المهم عند النظر في درجة التركيز السلعي للصادرات التميز بين السلع الأولوية والسلع الصناعية؛

4-النسبة التي تخصص للتصدير من الانتاج المحلي للسلع او المجموعات السلعية الرئيسية: أو بعبارة أخرى نسبة ما يخصص من الإنتاج المحلي للاستخدام المحلي، سواء لأغراض الاستهلاك النهائي أو لأغراض التصنيع، ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات ذات الأهمية الكبرى في التعبير عن مدى تكامل الاقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الإنتاج ونمط الاستهلاك، فالأصل هو إلا تنعزل الصادرات عن الطلب الداخلي وإنما تكون امتداد طبيعيا له؛

5-مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات: الغرض من هذا المؤشر التعرف على مدى اعتماد البلد موضوع الدراسة على بلد أو عدد قليل من بلدان، أو كتلة من الكتلات العالمية في تصريف صادراته، وقد تمت صياغة هذا المؤشر عبر تركيبه من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

-النصيب النسبي في جملة الصادرات للكتلة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات التصديرية للدول المعنية؛

-النصيب النسبي في جملة الصادرات للدولة صاحبة النسبية الأكبر في شراء المنتجات التصديرية للدول المعنية؛

-النصيب النسبي في جملة الصادرات للدولة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات للصادرات للدول المعنية؛

- النصيب في جملة الصادرات لأهم خمس دول في استيعاب صادرات الدولة المعنية.

المطلب الثالث: محددات التصدير

تتمثل اهم محددات التصدير فيما يلي[1]:

1-سعر الصرف: فيما يتعلق بسعر الصرف فانه يعد محدد هام لعرض الصادرات، حيث أن سعر الصرف الحقيقي يعكس تحركات الأسعار في الدولة بالنسبة لشركائها في التجارة، وسعر الصرف بين عملة الدولة وشركائها في التجارة، وبالتالي فهو يعكس تنافسية صادرات الدولة في السوق العالمي، ويعتمد تأثير تغيرات سعر الصرف على عرض الصادرات على عدة عوامل أهمها:

- **مرونة العرض المحلي بالنسبة للطلب على الصادرات**: حيث توجد علاقة غير مباشرة تربط سعر الصرف الاسمي والعرض من الصادرات من خلال الطلب على الصادرات، فزيادة سعر الصرف تعني خفض قيمة العملة المحلية الأمر الذي يؤدي إلى خفض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية، وبالتالي إذا كانت المرونة السعرية للطلب على الصادرات مرتفعة يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الخارجي على الصادرات، الأمر الذي يحفز زيادة الإنتاج المحلي لسلع التصدير بنسبة تعتمد على مرونة العرض المحلي بالنسبة للطلب على الصادرات؛

- **هيكل الصادرات** :يلعب تنوع التركيب السلعي لصادرات الدولة دورا كبيرا في هذا الخصوص، حيث انه كلما زاد تنوع التركيب السلعي للصادرات زاد تأثير زيادة سعر الصرف الاسمي(تخفيض قيمة العملة المحلية) على عرض الصادرات.

2- الاستثمار:هناك علاقة غير مباشرة تربط الاستثمار والصادرات عن طريق الإنتاج المحلي الذي يمثل القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها عرض الصادرات، ووفقا لمبادئ النظرية الاقتصادية يعتبر زيادة معدل تراكم رأس المال شرط أساسي لزيادة الإنتاج المحلي، ونشير هنا إلى أن الاستثمار كأحد محددات عرض الصادرات لا يقصد به فقط حجم الاستثمار وإنما الأهم من ذلك هو جودة الاستثمار ونوعيته، ونجد في هذا الخصوص أن الاستثمار الأجنبي المباشر لعب دورا جوهريا في نمو صادرات عدة دول؛

3-الناتج المحلي الاجمالي: فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة كأحد محددات عرض الصادرات، يمكن القول أن العلاقة بين الناتج الوطني الإجمالي والصادرات تعد احد أهم الأسس التي يرتكز عليها اختيار سياسة التنمية في الدولة، وقد قامت العديد من الدراسات ببحث العلاقة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج أو نصيب الفرد من هذا الناتج، وذلك بهدف التعرف على دور الصادرات في أداء الاقتصاد، حيث ينظر للصادرات على أنها محرك للنمو، ونشير هنا إلى أن تأثير الناتج على نمو الصادرات يختلف من دولة إلى أخرى حيث يعتبر عنصر ضروري ولكن غير كافي لنمو الصادرات، كما انه يرتبط بدرجة استغلال الطاقة الإنتاجية الذي يعتمد بدوره على عاملين أساسيين هما: الطلب

[1] برواين شهرزاد، العوامل المحددة للصادرات الصناعية الجزائر، ص ص 167-168.

المحلي ومرونة العرض المحلي للسلع القابلة للتجارة، ويمكن القول انه كلما زادت درجة استغلال الطاقة الإنتاجية مع زيادة مرونة العرض المحلي تزيد كمية السلع القابلة للتجارة والمتاحة للتصدير.

المبحث الثالث: التصدير والنمو الاقتصادي

تحض عميلة التصدير بأهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي، حيث اكد العديد من الاقتصاديين على ان الصادرات تعتبر من اهم محركات النمو الاقتصادي، وذلك من خلال ما تقدمه للاقتصاد من جلب للنقد الاجنبي وتصريف الفائض من الانتاج، ومن خلال ما سبق سنتطرق في هذا المبحث الى أثير التصدير على النمو الاقتصادي.

المطلب الاول: العلاقة بين التصدير والنمو الاقتصادي

إن اقل ما يقال عن علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي أن الصادرات محرك للنمو الاقتصادي، وهذا ما أشار إليه دنيس روبرت سوان في مقال نشرها عام 1940، وبعده حاول نوركسيه أن يثبت أن زيادة الصادرات كانت محركا لنمو الاقتصادي في الأقطار المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأظهرت العديد من الدراسات أن نمو الصادرات كان ذا ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمال، ويثبت أن البلدان التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع وأن زيادة الصادرات تؤدي إلى نمو سريع في الإقتصاد.

إن ما يتمتع به القطاع من أهمية جعل له القدرة على المساهمة في عملية النمو الاقتصادي، حيث يبرز دوره في تحقيق التوازن بين العرض الإنتاجي غير مرن والطلب شديد المرونة، بالإضافة إلى دورها الطويل المدى في المساهمة في توفير النقد الأجنبي اللازم لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي[1].

وعادة ما يشار الى التجارة الخارجية بمكوناتها (الصادرات، الواردات) بأنها محرك النمو، الذي يسهم في تحقيق التنمية، ذلك ان التحسن في شروط التجارة يحث على التوسع في الناتج الحلي الاجمالي، كما تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في[2]:

- تمكن التجارة الدولية كل دولة من أن تستغل مواردها الإنتاجية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة بمعنى حصولها من تلك الموارد على أكبر ناتج كلي ممكن؛
- ميزة التجارة الدولية هو أنها تمكن كل دولة من الاستفادة من مزايا الدولة الأخرى، فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعا؛

[1] عبد الرزاق بن هارون، استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية واثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر القطاع الزراعي حالة التمور، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2012، ص 8.

[2] بن عبد العزيز سفيان، اشكالية تحرير التجارة الخارجية للاقتصاديات النامية في ظل متطلبات التنمية المستدامة حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق، المجلد 4، العدد 9، 2014، ص ص 211-212.

– تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية؛

– تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب؛

– تساهم التجارة الخارجية في نشر المعرفة التكنولوجية ونقل الأفكار والخبرة والمهارات والقدرات الإدارية وفن التنظيم وإنشاء المشروعات؛

– تعمل التجارة الخارجية على زيادة الرفاهية الاقتصادية من خلال إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات إما بسبب عدم توفر هذه السلع والخدمات في بعض الدول وانتقالها عن طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم، أو بسبب الحصول على هذه السلع بتكاليف أقل نتيجة استيرادها من دول لديها ميزة نسبية في الإنتاج بسبب وفرات الحجم الاقتصادي.

وقد افترضت نظريات النمو التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية ودعمتها النيوكلاسيكية وجود علاقة قوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، حيث يشيرون إلى أن الزيادة أو التوسع في الصادرات سوف تعزز مبدآ التخصص في إنتاج السلع التصديرية، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية ورفع المستوى العام للمهارات الإنتاجية في السلع التصديرية، وبالتالي إعادة تخصيص الموارد من القطاعات ذات الكفاءة المتدنية إلى قطاعات تصديرية تتمتع بالكفاءة الإنتاجية العالية، ويمكن ان نلخص علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في فرضيتين أساسيتين[1]:

الفرضية الأولى: فرضية النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الصادرات تعرف باختصار GLEH تشير هذه الفرضية أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى دعم المهارات التكنولوجيا مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة التي تخلق ميزة نسبية في سلع معينة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات من هذه السلع.

الفرضية الثانية: فرضية زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ELGH تشير إلى أنه وانطلاقا من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي بالنقد والتحليل واستخدام الأساليب الإحصائية ومناهج بحثية مختلفة إلى أن:

–التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدول من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تملك فيها ميزة نسبية، مما يؤدي إلى زيادة معدلات إنتاجية عوامل إنتاج؛

[1] الأشهب عبد الكريم، زيدان وليد، المرجع السابق، ص ص 9-10.

-سياسة التوسع في الصادرات تساعد في التغلب على الصعوبات التي تعاني منها الكثير من الدول خصوصا ميزان المدفوعات، وما يرتبط بذلك من صعوبات أخرى مثل العجز في حساب النقد الأجنبي؛

-التوسع في الصادرات يساعد على زيادة المنافسة بين المنتجين المحليين والأجانب هذا يؤدي إلى زيادة الابتكارات والمخترعات والذي ينعكس على الكفاءة الإنتاجية.

المطلب الثاني: التصدير كآلية لنمو الاقتصادي

لقد أولى الفكر الاقتصادي أهمية بالغة لنشاط الصادرات باعتباره من بين أهم مقومات وأسس نموه، وعلى هذا الأساس يعتبر التصدير من الخيارات الاستراتيجية للدولة، إذ يمكنها من بسط نفوذها وسيطرتها على الأسواق الدولية، وبالتالي تحقيق مداخيل تساهم في عملية النمو والتنمية الاقتصادية.

جاء الاقتصاديين في دراسات لهم بأن نمو الصادرات ذا ارتباط وثيق مع الناتج المحلي الإجمالي، وأن الدول التي سجلت معدلات كبيرة للنمو هي تلك الدول التي تميل إلى التوسع في صادراتها. كما أوضح في دراساتهم أيضا أن الشواهد قوية على وجود علاقة قوية بين تغير حجم الصادرات ومستوى النمو الاقتصادي

فالصادرات تعد عاملا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي، فزيادتها تبعث ارتفاعا شاملا في مستوى النمو الاقتصادي، كما تمثل إحدى مكونات الناتج القومي كونها تساهم بزيادة الدخل القومي بصورة متضاعفة وأكبر من الزيادة المباشرة فيها، كما أن النمو السريع للصادرات يؤثر في النمو الاقتصادي إذ اثبتت الدراسات أن زيادة الصادرات بـ 1% يؤدي الى زيادة الدخل القومي بـ 4%.

لذلك يعتبر التصدير ذي أهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول وهو أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية، فلمدة طويلة من الزمن اعتبره أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق النمو المرجو، والجدير بالذكر أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبه تغيرات في أنماط الاستهلاك التكنولوجي وغير ذلك من التغيرات التي تؤدي بدورها إلى إمكانية زيادة ونمو معدل الصادرات من جديد، هذا ما يبين العلاقات التبادلية والمتداخلة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل الوطني. لهذا تعتبر الصادرات وتنميتيها في الدول النامية من بين الأهداف الاقتصادية الأساسية لهذه الدول على هذا الأساس أصبح يعتبر قطاع الصادرات المحرك الأساسي لعمليات التنمية الاقتصادية بأي دولة[1].

[1] زرورو نورية، الأجهزة الداعمة لنشاط التصدير في القانون الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون الأعمال، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2018/2018، ص 9.

المطلب الثالث: تذبذب الصادرات والنمو الاقتصادي

توصل الفكر الاقتصادي كما توصلت العديد من الدراسات التجريبية الى ان النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي. وأثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية، أن تنمية الصادرات تهيء وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى، ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات، وتركزت جهودهم في بحث وتحليل العلاقة وبين الصادرات والنمو الاقتصادي، وتوضيح أسباب هذه الظاهرة، وأجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر النمو في الصادرات نمو على اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة حيث تبين الأدبيات المختلفة وخاصة التجريبية منها وجود علاقة سببية كبيرة بين الصادرات وبين معدل النمو الاقتصادي لدرجة لا يمكن الحكم عليها أو حصرها[1].

وما ما يحرك النمو الاقتصادي هو حجم الطلب المحلي (الاستهلاك الخاص والعام) والعالمي (الصادرات) على السلع والمنتجات في الاقتصاد. والذي يتحكم بحجم الطلب المحلي هو معدل النمو السكاني والقدرة الشرائية للسكان بالإضافة الى تنافسية المنتجات المحلية من حيث النوعية والسعر بالمقارنة مع ما هو متوفر في الأسواق العالمية (المستوردات)[2].

وقد يطرأ على الصادرات تذبذبات من شأنها قد تؤدي الى الاخلال بالنمو الاقتصادي، ومن بين اسباب هذه التذبذبات نجد[3]:

-من جانب الطلب: أن الطلب على المواد الأساسية في الدول النامية غير مرن بالنسبة للسعر، حيث أن الإنفاق الاستهلاكي للأفراد في الدول المتقدمة على السلع الأساسية مثل القهوة والسكر يشكل نسبة بسيطة من دخلهم وثبات مشترياتهم من هذه السلع وعدم اهتمامهم لتغير أسعارها تعكس انعدام المرونة السعرية لهذه السلع بالإضافة إلى عدم استقرار الطلب على صادرات الدول النامية، من السلع الأساسية نتيجة تغير الدورات الاقتصادية في الدول المتقدمة وكذلك عدم مرونة الطلب السعري على المعادن بسبب انخفاض معدل الإحلال؛

[1] طالب دليلة، اثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، العدد الثالث، جوان 2018، ص 234.

[2] عدلي قندح، نموذج جديد للنمو الاقتصادي، جريدة الغد الاردنية https://alghad.com/نموذج-جديد-للنمو-الاقتصادي/ 14/04/2021 6:50.

[3] ناصر الدين قريبي، اثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2014/2013، ص 103.

–من جانب العرض: نجد انعدام مرونة أسعار المواد الأساسية، فالكميات المعروضة لا تستجيب كثيرا لتغير أسعارها بسبب الجمود المحلي وعدم مرونة المواد الموظفة في غالبية الدول النامية، وعدم استقرار العرض أو تغيره بسبب الأحوال الجوية وغيرها من الأسباب؛

– التركيز السلعي: هو وراء التذبذب في حصيلة الصادرات للدول النامية حيث يقيس التركيز السلعي مدى تركيز صادرات الدولة على سلعة أو عدد قليل من السلع، فصادرات الدول النامية تتصف باحتوائها على عدد قليل من السلع التي هي في غالبيتها سلع أولية تصدر في معظمها للدول المتقدمة؛

– التركيز الجغرافي للصادرات: حيث يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد قليل من الدول، فارتفاع هذا المؤشر يجعل من الدولة المعنية عرضة للتأثر بالقرارات والأحداث السياسية والتقلبات الاقتصادية في الدول المستوردة للسلع التي تصدرها.

وقد ينتج عن هذا التذبذب آثر على النمو الاقتصادي حيث ان إن إيرادات الدول النامية من الصادرات المحتملة تختلف أهميتها من سنة إلى أخرى، فعندما ترتفع إيرادات الصادرات يزيد المصدرين من إنفاقهم الاستهلاكي والاستثماري والائتماني وذلك بسبب التقلبات الكبيرة في أسعار الصادرات وتتضخم هذه الآثار وتنتقل إلى سائر قطاعات الاقتصاد من خلال عمليات "المضاعف – المسارع" المعروفة.

وقد أظهرت الدراسات التي عالجت هذا الموضوع مثل دراسات التي أجريت على الدول النامية، أن التذبذب في حصيلة الصادرات له آثار سلبية على النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة معدل نمو التذبذب في حصيلة الصادرات يؤدي إلى تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي[1].

[1] المرجع نفسه، ص 104.

خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل الالمام بالجانب النظري لعملية التصدير وتسليط الضوء على العلاقة بين التصدير والنمو الاقتصادي، حيث تطرقنا في المبحث الاول الى ماهية التصدير من خلال تعريفه وذكر اهميته واهدافه والدوافع والملامح لنجاح عملية التصدير، وفي المبحث الثاني تطرقنا الى اهم النظريات التي ساهمت في تطوير عملية التصدير ومؤشراته ومحدداته، اما في البحث الثالث فقد سلطنا الضوء على العلاقة بين التصدير والنمو الاقتصادي وبينا أهمية التصدير كآلية للنمو الاقتصادي وأسباب تذبذب التصدير واثره على النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

للصادرات دور كبير في النمو الاقتصادي، فهي تساهم في زيادة الدخل المحلي الاجمالي من خلال الموارد المعطلة وعلاقة المدخلات والمخرجات والتقدم التكنولوجي، ومن ناحية اخرى يؤدي الى التوازن في ميزان المدفوعات، ونظرا لتأثير الصادرات بشكل مباشر وغير مباشر على النمو الاقتصادي ومن هذا المنطلق سنقوم في هذا الفصل بتسليط الضوء على العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، ودراسة آثار الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1995-2019 وذلك بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، بغرض دراسة تأثير تغيرات وتطورات المتغير في الاجلين القصير والطويل.

وقد تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين، وهما كالتالي:

- **المبحث الاول: واقع الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر**
- **المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي**

المبحث الاول: واقع الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر

سنتطرق في هذا المبحث الى واقع الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر تمهيدا للدراسة القياسية بالمبحث الثاني.

المطلب الاول: جهود الدولة الجزائرية في تنمية الصادرات

وضعت الدولة الجزائرية آليات مختلفة لإرساء سياسة وطنية لترقية وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحرقات، وتنويع الانتاج الوطني وخراجه من تبعية قطاع المحروقات، وفي هذا المبحث سنتطرق الى الاطار القانوني والتنظيمي لتشجيع الصادرات خارج المحروقات، الاطار المؤسساتي لترقية الصادرات والاستراتيجية الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات.

أولا: الإطار القانوني والتنظيمي لتشجيع الصادرات خارج المحروقات

إن الجزائر بحكم أنها من الدول المصدرة للمحروقات تتأثر بتقلبات الأسعار، وهذا ما انعكس سلبا على مداخيلها، وأدخلها في مشكلة المديونية مع بداية التسعينات، ولأجل معالجة ذلك قامت السلطات العمومية برسم استراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات، وهذا من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا والمؤسسات الوطنية ككل، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، حيث بدأت بتطبيق مجموعة من الإجراءات والسياسات تمثلت فيما يلي[1]:

1-جانب التمويل: حيث تقوم العديد من الدول بتقديم التسهيلات والخدمات التمويلية للمؤسسات سواء بالعملة المحلية أو الصعبة حيث تقدم لها قروضا بمعدلات فائدة ميسرة من قبل الدولة قبل وبعد شحن البضاعة أو إنشاء ما يعرف بشباك المصدر على مستوى البنوك التجارية بهدف السماح للمؤسسات ببلوغ الأسواق الخارجية ومنافسة المنتجات الدولية؛

2- جانب التأمين: من أجل تعويض المخاطر التي تواجه المصدرين أثناء العملية التصديرية والتي لا تشملها نظم التأمين الأخر بحيث تقوم الدولة بإنشاء نظام لتأمين الصادرات أو ما يسمى بنظام تأمين القرض عند التصدير حيث تشرف على إدارة هذا النظام مؤسسات متخصصة كالشركة الفرنسية للتأمين التجارة الخارجية والهيئة الإيطالية للتأمين القرض عند التصدير، الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية والشركة المصرية لضمان

[1] سياح عبد الله، قرافي عثمان، سياح عبد الله، قرافي عثمان، واقع تصدير للمنتجات الفلاحية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم اقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة احمد دراية ادرار، 2017/2016، ص ص63-64.

الصادرات، والشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات بهدف تأمين المؤسسات المصدرة من المخاطر السياسية والتجارية والكوارث الطبيعية والبحث عن أسواق جديدة والتقلبات في أسعار الصرف... الخ من أخطار التصدير وهذا ما يجعل المؤسسات المعنية بالتصدير تتشجع لاقتحام الأسواق الخارجية؛

3- **السياسة الضريبية** :حيث يتم منح التخفيضات الضريبية على دخول السلع التصديرية مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج وتتمتع سلع هذه المؤسسات بالميزة التنافسية في الأسواق الدولية فنجد في اليابان مثلا تم وضع نظام ضريبي يتمثل في احتياطي تنمية الأسواق الخارجية لبعض السلع التصديرية مع معاملة بعض المصروفات المنفقة بالخارج معاملة الخسائر؛

4- **جانب النقل والتوزيع**: حيث تقوم بعض الدول بتقديم المساعدة للمؤسسات المصدرة في مجال النقل والتوزيع والمشاركة في المعارض الدولية قد تتعدى 50% من التكلفة الكلية للنقل والتوزيع مما يجعل منتجات المؤسسات المصدرة تتمتع بميزة تنافسية عند دخولها الأسواق الدولية جراء تحمل الدولة لتكاليف النقل، حيث عادة تقوم الدولة بتأسيس لصناديق تنمية الصادرات مهمتها تدعيم المؤسسات المصدرة؛

5- الإطار المؤسساتي: من أجل النهوض بصادراتها اعتمدت بعض الدول إلى تأسيس مكاتب التجارة الخارجية للترويج للصادرات وذلك عن طريق دراسة الأسواق الخارجية واقامة المعارض الدولية من أجل تدعيم موقف المنافسة في السوق الدولية لهذا البلد؛

6- **نظام فحص السلع المصدرة لضمان الجودة المناسبة للأسواق الخارجية**: حيث تم وضع في عدد من الدول ومنها اليابان نظام للحفاظ على سمعة المنتج الوطني في الأسواق الخارجية وذلك من خلال استفاء المواصفات القياسية الموضوعة من قبل وكالات الفحص والتي تطبق بصرامة شديدة مع وضع نظام للجودة.

ثانيا: الاطار المؤسساتي لترقية الصادرات خارج المحروقات

بهدف تنمية الصادرات غير النفطية، انشئت مجموعة من الهياكل الداعمة والمساندة كما استحدثت جملة من الأدوات الجديدة وذلك بعد الركود الذي أصاب الصادرات غير النفطية وسعيا لخلق ديناميكية جديدة لقطاع الصادرات، وتتمثل هذه المؤسسات فيما يلي[1]:

1- وزارة التجارة الوطنية: أعادت سلطة التعديل الهيكلي تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية، بمقتضى المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي (207 / 94) الصادر في 16 جويلية 1994، وبالتالي حددت كافة

[1] الأشهب عبد الكريم، زيدان وليد، **المرجع السابق**، ص 50-52.

المهام التي تقوم بها هذه الوزارة برئاسة وزير التجارة، حيث توجه المهام التالية لها في مجال العلاقات الخارجية حسب ما جاء في المادة الثامنة من هذا المرسوم:

- تنشيط وتحفيز النشاطات التجارية الخارجية الثنائية ومتعددة الأطراف؛
- المساهمة في إعداد الاتفاقيات التجارية والتفاوض في شافها بالتعاون مع الهيئات المعنية ومتابعيها وتنفيذها؛
- تصور منظومة إعلام تخص العلاقات والمبادلات التجارية الخارجية؛
- تشجيع الصادرات وتوظيف الإنتاج الوطني من السلع والخدمات في الأسواق الخارجية؛
- السهر على التسيير النشيط للميزان التجاري الإجمالي؛

بالإضافة إلى مديرية عامة للتجارة الخارجية تم تنظيمها بموجب المرسوم التنفيذي رقم (208/94) الصادر في 16 جويلية 1994 وتتشكل حسب المادة الثانية منه من مديرية العلاقات التجارية الثنائية تتألف من مديريات فرعية، في كل من: أوروبا، أمريكا، إفريقيا، الدول العربية، آسيا وأمريكا اللاتينية، ومديرية أخرى للعلاقات التجارية المتعددة الأطراف، وقتم بالعلاقات مع دول اتحاد المغرب العربي و المنظمات الدولية المتخصصة وأخيرا مديرية الترقي التبادل التجاري الخارجي، وتتكون من مديرية فرعية للتنظيم والتأطير وأخرى لدعم الصادرات.

من خلال هذه المهام وهذه البنيات التنظيمية يتبين لنا من خلال هذه البنيات التنظيمية، رغبة السلطة في تجنيد الوزارة لخدمة سياسة ترقية الصادرات غير النفطية، واذا لم تعد الوزارة بهذا المعنى جهة محايدة، بل أصبحت أداة في يد الدولة التوجيه الأعوان الاقتصاديين نحو التصدير، وبما يتماشى وانشغالات السلطة في تحقيق التوازن المنشود للميزان التجاري الجزائري.

2- الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية PROMEX: انشأ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم (327/96) المؤخر في 1 أكتوبر 1996، وقد اعتبره المشرع هيئة عامة ذات طابع إداري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهو موضوع تحت وصاية وزارة التجارة، والملاحظ إن إضفاء الطابع الإداري على الديوان يجعله مجرد مؤسسة إدارية، وهو ما قد يعرضه لمخاطر البيروقراطية، والجمود الإداري خاصة إذا ما أدركنا طبيعة المهام المكلفة بها والتي تتطلب المرونة والتكيف مع متغيرات التجارة الدولية، حيث تحدد المادة الأساسية لهذا الديوان :

- إعداد برامج الترقية وتحليل أوضاع السوق العالمية لتسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى هذه الأسواق والزيادة من حجمها؛

- تكوين وتسيير شبكة المعلومات التجارية وبنك المعطيات لخدمة جميع المعنيين بالتجارة الخارجية؛
- وضع ونشر كل البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي فيما يخص التجارة الخارجية للمؤسسات والإدارات؛
- انجاز الدراسات المستقبلية وتحريك كل المساعدات التقنية الضرورية في ميدان التجارة الخارجية؛
- تطوير الاستراتيجية الخاصة بترقية التجارة الخارجية في إطار السياسة الوطنية، مع إحياء البرامج الخاصة بالتبادلات التجارية.

3- الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة CACI: انشات هذه الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم (93/96) الصادر في 03 مارس 1996 وقد كيفها المشرع الجزائري على أنها هيئة عامة ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع الوصاية وزارة التجارة، وتتمثل مهامها في:

- القيام بأي عمل يهدف إلى ترقية وتنمية القطاعات الاقتصادية وتوسيعها نحو الأسواق الدولية؛
- تقوم الغرفة بالمساهمة في تنظيم الملتقيات، والتظاهرات الاقتصادية داخل التراب الوطني، وخارجه. مثل المعارض والندوات والمهام التجارية، التي تسعى لترقية وتطوير النشاطات الاقتصادية والمبادلات التجارية مع الخارج؛
- توطيد العلاقات وعقد اتفاقيات التعاون مع المؤسسات الأجنبية المماثلة؛
- وانجاز الدراسات الخاصة بترقية المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، وتقديم الاقتراحات بتسهيل عمليات التصدير؛
- وفضلا عن ذلك تتدخل الغرفة في حل النزاعات المتعلقة بالتبادل التجاري من خلال هيئة مصالحة وتحكيم تابعة لها ويمتد اختصاص هذه الهيئة الى المنازعات التجارية الدولية، كما تنص المادة السادسة من مرسوم انشاء الغرفة

4- الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX: هي مؤسسة اقتصادية عمومية شركة ذات السهم منبثقة من تغيير النشاط الاجتماعي وتسمية الديوان الوطني للمعارض التي انشات في سنة 1971، وتتمثل المهام الرئيسية للصافكس في:

- تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي والمحلي؛
- استغلال وتطوير الهياكل؛
- استيراد وتصدير؛
- ترقية الصادرات نحو الخارج بكل الطرق الممكنة؛

– تشجيع المتعاملين الاقتصاديين للمساهمة في تحديد المنتجات المعدة للتصدير من حيث النوعية و الكمية والتخطيط عمليات التصدير، وكذا تزويدهم بمختلف المعلومات والاستشارات لحل مشاكلهم.

ثالثا: وضع استراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات

يقصد بالاستراتيجية النمط أو الأسلوب الذي تلزمه السلطات في تحريك مجالات التنمية الاقتصادية عن طريق رسم الخطوط العريضة للسياسة الإنمائية في الانتقال للاقتصاد الوطني من حالة الركود إلى حالة النمو ويجب تحديد[1]:

1– برنامج الصادرات كما يلي:

أ–تحليل موقف الصادرات: وذلك بان يتم إجراء تحليل كامل للموقف التصديري لكل قطاع ولكل صناعة، وبالتالي تعطي الإمكانيات التصديرية، وكذلك تحديد الإمكانيات الاستثمارية في المصانع الجديدة التي يمكن أن تخصص جزءا من إنتاجها لغرض التصدير، كذلك يجب دراسة الأسواق الخارجية.

ب–تحديد الأولويات السلعية: تقوم الاستراتيجية على الاختيار والانتقاء وغالبا ما تتضمن اختيار عدد محدود من الصناعات الغير التقليدية لإنتاجها قصد التصدير، ويكون ذلك من خلال إعطاء أولوية مطلقة للتصنيع الذي يكون بمثابة القاطرة التي تجذب وراءها الزراعة والنقل وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني.

ت–تحديد الأولويات الجغرافية: يتطلب هذا ضرورة إعداد البحوث التسويقية لوضع أولويات جغرافية للصادرات في ضوء الأولويات السلعية، ويجب أن يأخذ الإنتاج أذواق الأسواق الخارجية كما يجب تحليل كل سوق من هذه الأسواق من ناحية اتجاهات الطلب والمنافسة والرسوم الجمركية والقيود الغير الجمركية وأسعار الصرف الأجنبي، ومنافذ التوزيع.

ث–الأنشطة والخدمات التصديرية: ويتمثل في حوافز غير مباشرة مثل الضريبية، ومباشرة مثل الحوافز المالية (الدعم) وكذلك عملية تمويل الصادرات من خلال توفير موارد مالية كافية لأغراض التصدير وتكون بأسعار فائدة وشروط تفضيلية مدعومة ومدروسة من طرف البنوك.

2– الاستراتيجية الدولية: تعتمد على التشخيص الداخلي والخارجي لتصبح أمام المؤسسة خيارات استراتيجية وهذا من خلال التقريب بين أهداف تدويل المؤسسة وتحليل المنافسة والبيئة المستقبلية. والاستراتيجية الدولية تعتمد اساسا على تحليل البيئة الخارجية لتحيد الفرص الدولية من ناحية حاجيات المستهلكين وكذلك تحديد عوامل

[1] حمشة عبد الحميد، **المرجع السابق**، ص ص 57-58.

النجاح الرئيسية لقسم السوق المختار، أما التحليل الداخلي يسمح بالوقوف على كفاءات وموارد المؤسسة، ومن الخيارات الاستراتيجية التي يمكن للمؤسسة إتباعها هي:

أ- التخصص: تتمثل هذه الاستراتيجية في تركيز جهود المؤسسة على سوق معين أو منتج محدد باستعمال ميزة التكلفة آو ميزة جودة المنتج؛

ب- النمو بالتنويع: أي دخول المؤسسة إلى السوق بمنتجات جديدة من خلال اعتماد التنويع المركز لجذب مجموعات جدد من المستهلكين أو توسيع السوق، أو التنويع المختلط الذي يهدف إلى تقليل من المخاطر ويعتمد على تقديم منتجات جديدة تتطلب موارد مالية وبشرية معتبرة.

المطلب الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر

استطاعت السلطات العامة في الجزائر منذ حصولها على السيادة الوطنية بناء أسس وركائز اقتصاد الجزائر المستقلة، ذلك بإتباع العديد من السياسات الاقتصادية والبرامج والمخططات الاقتصادية ضمنت تشييد للاقتصاد الوطني والهدف من ذلك دعم المشاريع ومخططات التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي، وتنقسم هذه المخططات الى ثلاثة مراحل وهي[1]:

أولا: مرحلة التصنيع (1962- 1980): عرفت هذه المرحلة العديد من المشاكل التسييرية للجهاز الإنتاجي عبر فترات الاختلاف مسيرة الاقتصاد الوطني بسبب ذهاب المعمرين الأوربيين مما أدى بعمال الجزائريين بالقيام بإدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك، حيث تميزت هذه المرحلة بوجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري، وتعد هذه أول مسير تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال بحيث قامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، والمناجم سنة 1966، وهذا ما فتح مجالا التبني سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي عام 1967، وذلك بإرساء صناعات قاعدية لتحقيق نمو اقتصادي متسارع والوصول إلى تنمية شاملة، فقد تم تبني مجموعة من المخططات التنموية بدءا من: المخطط الثلاثي (1967-1969) والمخطط الرباعي الأول (1970-1973)، المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، لتأتي بعده المرحلة الانتقالية من (1970-1980) وهذه الأخيرة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والمخطط الخماسي الأول (1980-1984) ليبلغ بذلك متوسط معدلات النمو 7% في المتوسط السنوي تبع انخفاض في معدل البطالة التي بلغت 18% سنة 1980وقد تحقق هذا النمو بارتفاع أسعار النفط،

[1] أولاد صالح عامرية، حاج حمو يمينة، اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائري دراسة قياسية من 1970-2016، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة احمد دراية ادرار، 2018/2017، ص 40-42.

ولكن بسبب انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينات حدث اكبر انهيار اقتصادي في الجزائر أدى إلى حدوث خلل في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وخلل هيكلي كبير ولم يستطع التعديل لتصبح معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة ذهبية هامة من التطور والتوسع بالنسبة للنمو لتثبت أن الاقتصاد الجزائري قائم على الاستدانة وبعدها دخل الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة سميت بمرحلة الإصلاح الاقتصادي واعادة الهيكلة.

ثانيا: مرحلة الاصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي (1986-1999): نتج عن هذه المرحلة ازمة 1986 التي أدت إلى تراجع أسعار البترول وهشاشة الاقتصاد الوطني الاعتماده على أحادية التصدير .وهي المحروقات بنسبة كبيرة تعدت 90% وبهدف تنويع القاعدة الاقتصادية اتخذت الجزائر برنامجا للتعديل الهيكلي شملت مختلف جوانب السياسة الاقتصادية الكلية، بحيث مس هذا الإصلاح كل من السياسة النقدية والسياسة المالية وأيضا سياسة الصرف الأجنبي والتي كانت في مجملها تهدف إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة. لقد مكن برنامج التعديل الهيكلي من استعادة التوازنات الاقتصادية مما أدى إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بعد أن كان سلبيا في فترة 1986 الى غاية 1994، لقد عرف الاقتصاد الجزائري ركودا اقتصاديا ومع بداية فترة الإصلاح شهد معدل النمو تحسنا مقارنة بما سلف 2.1%-و 0.9- لستتي 1993، 1994 على التوالي لترتفع في سنة 1995 الى 3.7% وبعدها 4% سنة 1996 وبنسبة مرتفعة 5.1% لسنة 1998 لارتباطه بعوامل خارجية المتمثلة في أسعار البترول والظروف المناخية للقطاع الفلاحي ووجود ركود في القطاع الصناعي، لتدخل الجزائر مرحلة ما بعد الإصلاحات.

ثالثا: مرحلة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة (1999-2018) وهي مرحلة الإصلاحات الاقتصادية وبرامج الإنعاش الاقتصادي، وما ميز هذه الفترة عودة الارتفاع في أسعار المحروقات ابتدءا من الثلاثي الأخير من سنة 1999 وتم إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي في 2001 والذي كان يهدف أساسا إلى تعزيز الإنتاج الزراعي وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبطبيعة الحال يسعى إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

لقد تم إطلاق برنامج الإنعاش والذي خصصت له مبالغ مالية ضخمة لم يسبق وان خصصتها الجزائر للبرامج السابقة، كما قامت الحكومة بتخصيص جزء هام من الموارد المالية لتطهير ديون المؤسسات العمومية، حيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام ب 28% سنة 2000 الى حوالي 34.87% سنة 2003، وقد تم انتهاج سياسة مالية تنموية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي وهذا حسب "كينز" وهذا من

خلال إقامة مشروعات جديدة ومستحدثة من قبل القطاع الخاص والأجنبي والمشاركة في المشروعات الاستثمارية من اجل تحفيز المشاريع العمومية الكبرى والتي ساهمت بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية حيث بلغت نسبة النمو الاقتصادي 6.8% سنة 2003 وانخفاض في معدلات البطالة ب 11.8% سنة 2007 كما وصلت معدلات التضخم أعلى مستوياتها حيث بلغت 0.33% سنة 2005، وبعدها في سنة 2010 الى غاية 2014 اطلق برنامج الإنعاش الاقتصادي خصص له مبلغ 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني منها مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة، حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع من سنة 2000 الى سنة 2014 من 54.79 مليار دولار سنة 2000 ليصل إلى 171.09 مليار دولار سنة 2014 ومن ثم انخفض الى 171.09 مليار دولار سنة 2018.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

بناء على ما جاء في النظرية الاقتصادية، والدراسات التطبيقية السابقة، من متغيرات اقتصادية مفسرة الصادرات، وحتى يكون النموذج الموصوف أكثر دقة وشمولا وواقعية تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات، والتي تم اختيارها على أساس الخصائص التي تميز الاقتصاد الجزائري هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية بناء على توافر المعطيات والبيانات الخاصة بها، والمتوقع أن لها التأثير الأكبر على النمو الاقتصادي، وفيما يلي بيان متغيرات تقدير النموذج المستخدم في هذه الدراسة :

أولا: المتغير التابع (Y) الناتج المحلي الاجمالي:

وهو مؤشر اقتصادي يستعمل لقياس قيمة ما تنتجه القطاعات الاقتصادية داخل البلد الواحد خلال سنة.

ونلاحظ من خلال الملحق رقم 01 ان الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر في تزايد مستمر من 1995 الى 2008 وذلك نتيجة للتوترات المتكررة في العالم وفي منطقة الشرق الاوسط خاصة من جهة وتزايد الطلب العالمي على النفط من جهة حيث ادى ذلك الى ارتفاع اسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي وتحسن معدلات النمو الى غاية ازمة الرهن العقاري 2008 التي سببت تراجع الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو سنة 2009 مسجلا 1.6% بعدما سجل أقصى معدل سنة 2003 بنسبة 7.2% كما ادى الهبوط التدريجي في اسعار النفط بداية من 2014 مع ظهور زيادة في معروض النفط بسبب زيادة الانتاج من جهة وتباطؤ الاقتصادي العالمي من جهة اخرى، ليغلق خام برنت سنة 2014 عند سعر 53 دولار للبرميل، ليواصل الانخفاض ليبلغ ادنى مستوى بداية سنة 2016 مسجلا 27 دولار للبرميل.

ثانيا: المتغيرات المستقلة:

1- مؤشر حجم الصادرات: نسبة التغير النسبي لقيمة الاستيراد إلى مؤشر قيمة وحدة فيشر.

2- مؤشر قيمة الصادرات: نسبة التغيير النسبي لقيمة التصدير إلى مؤشر قيمة وحدة فيشر.

المطلب الثاني: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL):

أولا: التعريف بنموذج (ARDL):

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية ARDL التي طورها كل (Pesaran 1997)، (1998 Shinand and Sun) وكل من (Pesaran et Al 2001)، لأن هذه الطريقة لا تتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran أن اختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL يتم من خلال أسلوب اختبار الحدود Bound Test الذي يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) [1].

كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة غرانجر (Engle- Granger; 1987) ذات المرحل تنبؤ اختبار التكامل المشترك بدلالة دربن واتسن (Test CRDW) أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen Cointegration Test) في إطار نموذج VAR، حيث يمكّننا نموذج ARDL منفصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأمدين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وبالتالي نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في الأمدين القصير والطويل، وتعد معلماتها لمقدرة في المدى القصير ولطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى، كما أن نتائج تطبيق هذه الطريقة تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة أو عدد المشاهدات صغيرا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك الأخرى التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة.[2]

لذا يعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث والبالغة 24 مشاهدة ممتدة من عام 1996 إلى غاية 2018.

ثانيا: مراحل التقدير وفق نموذج (ARDL)

وفقا لمنهجية الدراسة سيتم استخدام طريقة ARDL على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى يتم اختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (VECM) يقدم كل من Pesaran et)

[1] Pesaran, M., Shin, Y. and Smith,R: Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, Vol.16, 2001, p 289-326

[2] Narayan, P: The saving and investment nexus for China-Evidence from cointegration tests, Applied Economics, Vol. 37, 2005, p1979–1990

(Pesaran et Al 2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات فيظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـ (bounds testing approach) أي طريقة اختبار الحدود، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \, \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \theta_i \, \Delta X_{t-i} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + e_t$$

حيث تعبر المقدرات λ_1 و λ_2: على معلمات العلاقة طويلة الأجل، أما β و θ فتعبر عن معلومات الأجل القصير. وتشير إلى الفروق الأولى للمتغيرات بينما يمثل كل من n و m فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات ($n \neq m$)[1]، e حد الخطأ العشوائي، ولاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، نقوم بحساب إحصائية فيشر (F) من خلال اختبار (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل):

$$H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq 0$$

بعد القيام باختبار (Wald test) نقوم بمقارنة إحصائية (F) مع القيم الجدولية التي وضعها كل من (Pesaran et Al 2001) حيث نجد هذه الجد أو لقي محرجة للحدود العليا و الحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، و يفرق كل من Pesaran et Al بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى (I(1 والمتغيرات المتكاملة عند مستواها I(0) أو تكون عند نفس درجة التكامل، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحدّ الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل الفرضية البديلة غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

[1] وفقا لمنهجية ARDL، من الممكن تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى لمختلف المتغيرات الأمر الذي يعتبر مستحيلا بالنسبة لطرق التكامل المشترك الأخرى، وبالتالي من خلال تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى التخلص من مشاكل ارتباط البواقي أنظر إلى: Pradhan, R., Norman, N., Badir, Y. and Samadhan, B: Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India: The ARDL bounds testing approach, Procedia -Social and Behavioral Sciences, Vol.104, 2013, p914-921

في حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات فإن المرحلة الثانية تتضمن تقدير معادلة الأجل الطويل بالصيغة التالية:

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{P} \vartheta_i \, \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_i \, \Delta X_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث تمثل كل من δ، ϑ معاملات المتغيرات وتشير $P; q$ إلى فترات الإبطاء لتلك المتغيرات، و ε_t يمثل حد الخطأ العشوائي.ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة $P; q$ نستخدم عادة معيارين هما Akaike (AIC) و Schwarz (SC) وأوصى Pesaran and Shin باختيار فترتي إبطاء كحد أقصى للبيانات السنوية.[1]

أما المرحلة الثالثة، يمكن استخلاص مواصفات ARDL لحركيات المدى القصير عن طريق نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model ,ECM) التالي:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^{P} \vartheta_i \, \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_i \, \Delta X_{t-i} + \psi ECT_{t-1} + \vartheta_t$$

حيث أن: ECT_{t-1} حد تصحيح الخطأ، وجميع معاملات معادلة المدى القصير هي معادلات تتعلق بحركيات المدى القصير لتقارب النموذج لحالة التوازن، وتمثل ψ معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلال التوازن في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل.[2]

المطلب الثالث: تقدير وتحليل نتائج الدراسة القياسية:

أولا: إجراء اختبار جذر الوحدة:

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص استقرارية السلاسل الزمنية ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبار ديكي فولر المطور (ADF) والذي يقوم على اختبار الفرضية التالية:

فرضية العدم: وجود جذر الوحدة، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية.

الفرضية البديلة: عدم وجود جذر الوحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية.

وذلك عند مستوى معنوية 5%، حيث إذا كانت قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05 نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

[1] Pesaran, M. and Pesaran, B: Time Series Econometrics: Using Microfit 5.0 (Window Version).Oxford: Oxford University Press, 2009

[2] Pesaran, M. and Pesaran, B: Working with Microfit 4.0 : Interactive Econometric Analysis. Oxford: Oxford University Press. 1997

الجدول رقم (02):اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر المطور (ADF)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		GDP	Y
At Level			
With Constant	t-Statistic	-1.0986	-1.0004
	Prob.	*0.6992*	*0.7362*
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.2499	-2.5570
	Prob.	*0.8760*	*0.3008*
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.7664	-0.3498
	Prob.	*0.8727*	*0.5482*
		n0	n0
At First Difference			
		d(GDP)	d(Y)
With Constant	t-Statistic	-4.3871	-4.6813
	Prob.	*0.0024*	*0.0012*
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.3638	-4.8999
	Prob.	*0.0112*	*0.0036*
		**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.1615	-4.7491
	Prob.	*0.0002*	*0.0000*
		***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

يتضح من خلال الجدول (01) أن متغيرات ليست مستقرة عند المستوى لكنها مستقرة عند الفرق الأول فهي متكاملة من الرتبة I(1)، ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

ثانيا: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

تم الاعتماد في اختيار متغيرات النموذج على طريقة الاختبار متعدد الخطوات (Stepwise) بحيث تم إدخال المتغيرات المستقلة بالتتابع ويتم تقييم إسهامه في معنوية النموذج، ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل (آلية تصحيح الخطأ) فيما بينها، والذي يسهم في تحقيق هذه الشروط يتم الاحتفاظ به، والذي لا يحقق ذلك يتم حذفه.

ووفقا لهذه الطريقة تم الاعتماد على المتغيرات التي حققت شروطها في بناء النموذج القياسي وهي: قيمة الصادرات EXPORTVALUE، حجم الصادرات EXPORT الناتج المحلي الإجمالي GDP في الجزائر ، وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار (Schwarz Bayesian Criterion).

الجدول(03): نتائج تقدير نموذج (ARDL) بالإبطاء (3،1،3،2)

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 05/30/21 Time: 15:45
Sample (adjusted): 1998 2019
Included observations: 22 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): EXPORT EXPORTVALUE
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(3, 0, 2)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.382782	0.223685	1.711259	0.1091
GDP(-2)	0.216021	0.201938	1.069735	0.3028
GDP(-3)	0.089994	0.068088	1.321745	0.2074
EXPORT	-0.809071	0.229853	-3.519949	0.0034
EXPORTVALUE	0.365099	0.021525	16.96172	0.0000
EXPORTVALUE(-1)	-0.102852	0.073682	-1.395898	0.1845
EXPORTVALUE(-2)	-0.066773	0.058391	-1.143541	0.2720
C	78.98866	23.13707	3.413944	0.0042

R-squared	0.996156	Mean dependent var	132.5664
Adjusted R-squared	0.994234	S.D. dependent var	58.34968
S.E. of regression	4.430562	Akaike info criterion	6.090218
Sum squared resid	274.8184	Schwarz criterion	6.486960
Log likelihood	-58.99239	Hannan-Quinn criter.	6.183678
F-statistic	518.3320	Durbin-Watson stat	2.099233
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

بالانتقال إلى اختبار منهج الحدود(ARDL) يوضح الجدول الموالي نتائج حساب إحصائية F حيث جاءت قيمة ($F=8.52$) أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج، والقيم الحرجة تم الحصول عليها من الجداول التي أقترحها كل من (Pesaran et al. 2001)،عند مستويات معنوية 1%،5% و 10%.

الجدول (03): اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الاجل

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	8.529418	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

إن نتائج النموذج تدعم رفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (قيمة الصادرات EXPORTVALUE، حجم الصادرات EXPORT) والمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي GDP في الجزائر.

ثالثا: تقدير علاقة المدى الطويل والمدى القصير:

1. تقدير علاقة المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة المعتمد عليها والنمو الاقتصادي، سوف نقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل وفقا لنموذج (ARDL) وتتضمن هذه المرحلة تقدير المعلمات في الأجل الطويل، كما هو موضح في الجدول الموالي.

جدول (04): نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل المتغير التابع (y)

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXPORT	-2.599819	0.433841	-5.992563	0.0000
EXPORTVALUE	0.628125	0.060233	10.42832	0.0000
C	253.8173	42.28556	6.002457	0.0000
EC = GDP - (-2.5998*EXPORT + 0.6281*EXPORTVALUE + 253.8173)				

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

تشير نتائج النموذج القياسي في الأجل الطويل والمبينة في الجدول أعلاه إلى:

- **حجم الصادرات EXPORT**:

فقد جاء أثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي عكسي ومعنوي، أي كلما زادت درجة حجم الصادرات بنسبة 1% نقص حجم النمو الاقتصادي بنسبة 2.59% وهذه النتيجة موافقة للتوقع وللمنطق الاقتصادي.

- **قيمة الصادرات EXPORTVALUE**:

بالنسبة قيمة الصادرات فقد جاء أثرها طردي ومعنوي على النمو الإقتصادي طردي ومعنوي، أي كلما زادت درجة قيمة الصادرات زاد النمو الإقتصادي حيث كلما زاد معدل الحرية الاقتصادية بنسبة 1% زاد حجم النمو الإقتصادي بنسبة 0.62% وهذا ما يناقض مع منطق النظرية الاقتصادية.

2. تقدير علاقة المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ) :

أما في ما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ ECM (-1) فقد ظهرت المعلمة ($\lambda = -0.31$)بإشارة سالبة ومعنوي عند مستوى 5% مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وآلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، حيث أن المعلمة λ تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، والجدول التالي يوضح نتائج تقديرات نموذج حد تصحيح الخطأ

جدول(05):نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(3, 0, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/30/21 Time: 16:02
Sample: 1995 2019
Included observations: 22

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.306015	0.166202	-1.841228	0.0869
D(GDP(-2))	-0.089994	0.054728	-1.644399	0.1224
D(EXPORTVALUE)	0.365099	0.016747	21.80028	0.0000
D(EXPORTVALUE(-1))	0.066773	0.049526	1.348231	0.1990
CointEq(-1)*	-0.311203	0.048350	-6.436505	0.0000

R-squared	0.964340	Mean dependent var	5.586818
Adjusted R-squared	0.955950	S.D. dependent var	19.15683
S.E. of regression	4.020670	Akaike info criterion	5.817490
Sum squared resid	274.8184	Schwarz criterion	6.065455
Log likelihood	-58.99239	Hannan-Quinn criter.	5.875903
Durbin-Watson stat	2.099233		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.529418	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

بالنسبة لنموذج حدّ تصحيح الخطأ فنلاحظ أن النتائج جاءت تتشابه كثيرا مع النتائج في الأجل الطويل، أي أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من حيث المعنوية وكذلك من حيث نوعها في الأجل القصير، تتوافق بشكل كبير مع علاقتها في الأجل الطويل.

3- التوزيع الطبيعي للأخطاء:

لاختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر نستخدم اختبار (Jarque-Bera test) لفرض العدم (H_0: التوزيع الطبيعي للبواقي):

الشكل رقم(01):التوزيع الطبيعي للأخطاء

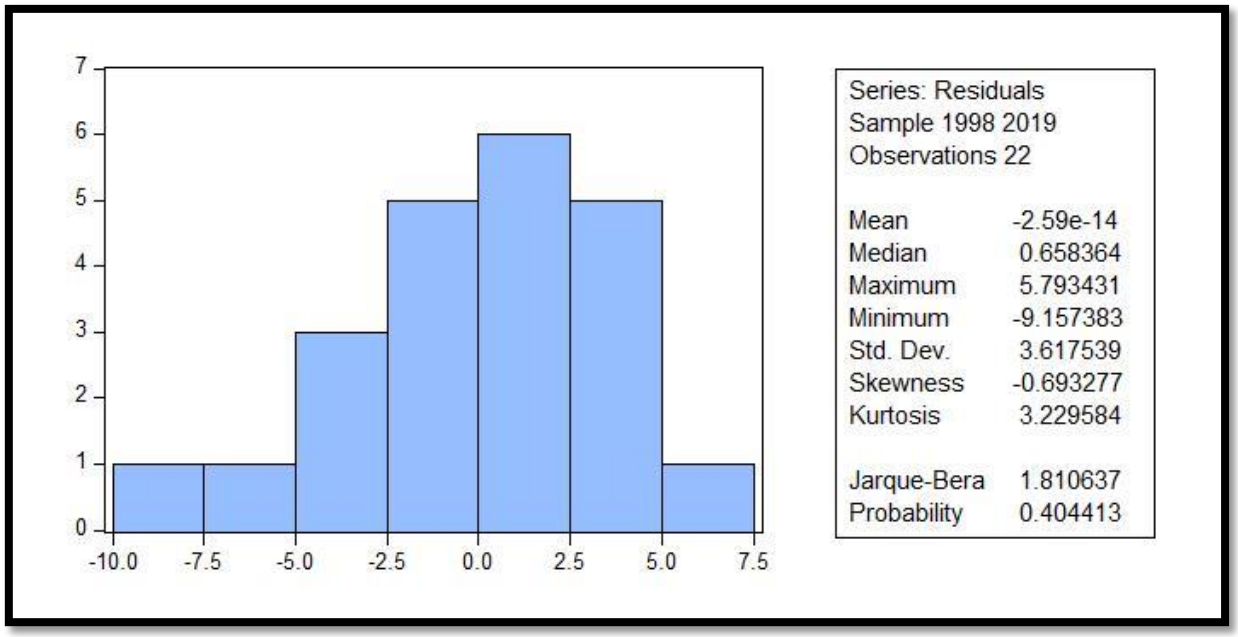

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

وقد أكدت نتائج الاختبار كما هو مبين بالشكل رقم (01)، أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت القيم الاحتمالية (P-Values) لـ Jarque-Bera test 1. ، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%.

4- اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (LM):

لا يمكن الاعتماد على النموذج المقدر في حال ارتباط بواقيه ارتباطا ذاتيا بينها نظرا لأن هذا الارتباط من شأنه أن يؤثر سلبا على صحة القيم العددية للمعلمات المقدرة ومن ثم الخروج باستنتاجات مضللة لاختبارات المعنوية، لهذا يجب التأكد من خلو النموذج المقدر من هذه المشكلة، وذلك باستخدام اختبار (Breuch - Gofry Senial Correlation LM test) لفرض العدم (لا يوجد ارتباط سلسلي بين البواقي: H_0)

الجدول رقم(06):اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي لنموذج تصحيح الخطأ

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.631606	Prob. F(1,5)	0.4628
Obs*R-squared	2.243075	Prob. Chi-Square(1)	0.1342

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

وقد أكدت نتائج الاختبار كما هو مبين بالجدول أعلاه خلو بواقي النموذج المقدر من هذه المشكلة، حيث بلغت القيم الاحتمالية (P-Values) لـ Fstatistic 0.4628، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد على أنه يمكن قبول الفرض العدمي بأن النموذج المقدر يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقيه.

5-اختبار ثبات التباين:

من ضمن مواصفات النموذج الجيد أن تكون بواقي التقدير وفقا له ذات تباين متجانس، لأن اسقاط هذا الفرض يسبب تحيزا في الأخطاء المعيارية المقدرة ومن ثم الحصول على نتائج مضللة، وقد تم الاعتماد على نتائج أحد الاختبارات المستخدمة لهذا الغرض وهو اختبار White:

الجدول رقم(07):اختبار ثبات التباين للأخطاء.

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	1.082471	Prob. F(13,6)	0.4909
Obs*R-squared	14.02156	Prob. Chi-Square(13)	0.3723
Scaled explained SS	1.053088	Prob. Chi-Square(13)	1.0000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

وكما هو مبين في الجدول أعلاه جاءت القيم الاحتمالية P - values لكل من F-Statistic و Chi – Square أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد أن بواقي التقدير ذات تباين متجانس.

6. اختبار استقرار النموذج اختبار تصحيح الخطأ (stability test):

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) ويعدّ هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل و أظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL. ويتحققا لاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا و CUSUM وCUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وعلى ضوء معظم هذه الدراسات قمنا بتطبيق اختبارات CUSUM وCUSUMSQ التي اقترحها كل من Brown، Dublin و(1975)Evans.

الشكل 02: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (**CUSUM**)

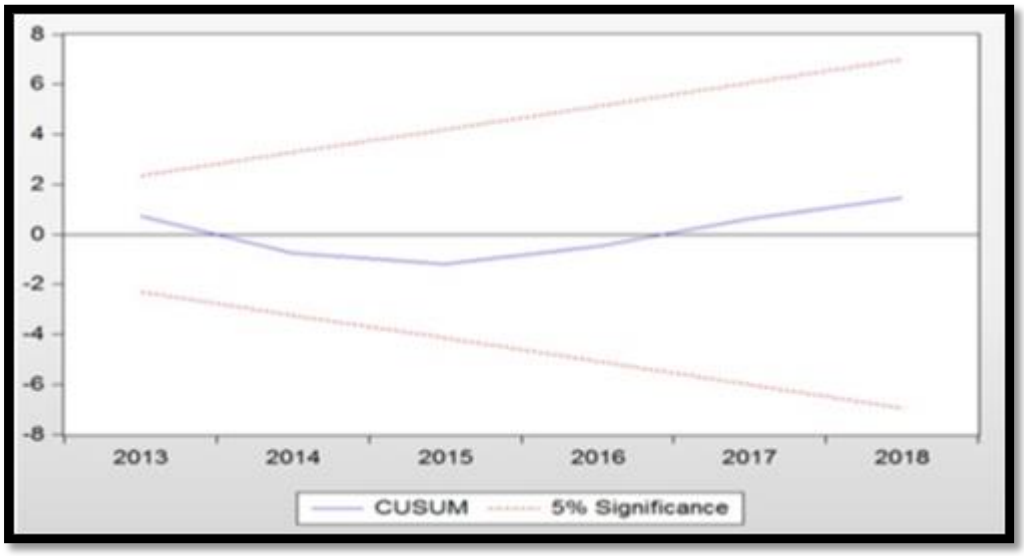

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

الشكل (03): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (**CUSUM of Squares**)

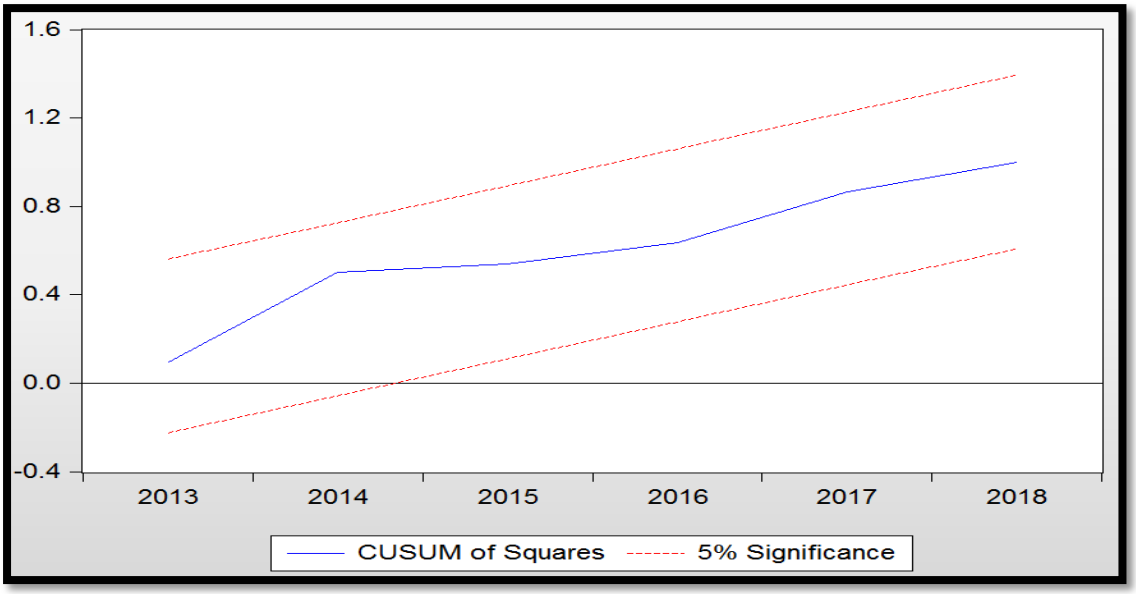

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل حاولنا في البحث على إيجاد مدى تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة ما بين 1995 إلى 2019، حيث قمنا باستعراض المتبع لاختبار هذه العلاقة، إذا قمنا بتعرف على المتغيرات هذه الدراسة ثم تطرقنا إلي التعرف على النموذج الذي استخدم وهو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة ARDL وهذا لتطبيق منهجية التكامل المشترك التي من مراحله اختبار جذر الوحدة التي كانت نتائجه غير معنوية عند المستوى ومعنوية عند الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى ، ثم أجرينا اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود أظهرت النتائج إن إحصائية فيشرF أكبر من قيمة الحد العلوي إي أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما أثبتت الدراسة أن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج ومن خلال تحليل نتائج تقدير النموذج القياسي توصلنا إلى ما يلي:

-فقد جاء أثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي عكسي ومعنوي، أي كلما زادت درجة حجم الصادرات بنسبة 1% نقص حجم النمو الاقتصادي بنسبة 2.59% وهذه النتيجة موافقة للتوقع وللمنطق الاقتصادي.

-بالنسبة قيمة الصادرات فقد جاء أثرها طردي ومعنوي على النمو الإقتصادي طردي ومعنوي، أي كلما زادت درجة قيمة الصادرات زاد النمو الإقتصادي حيث كلما زاد معدل الحرية الاقتصادية بنسبة 1% زاد حجم النمو الإقتصادي بنسبة 0.62% وهذا ما يناقض مع منطق النظرية الاقتصادية.

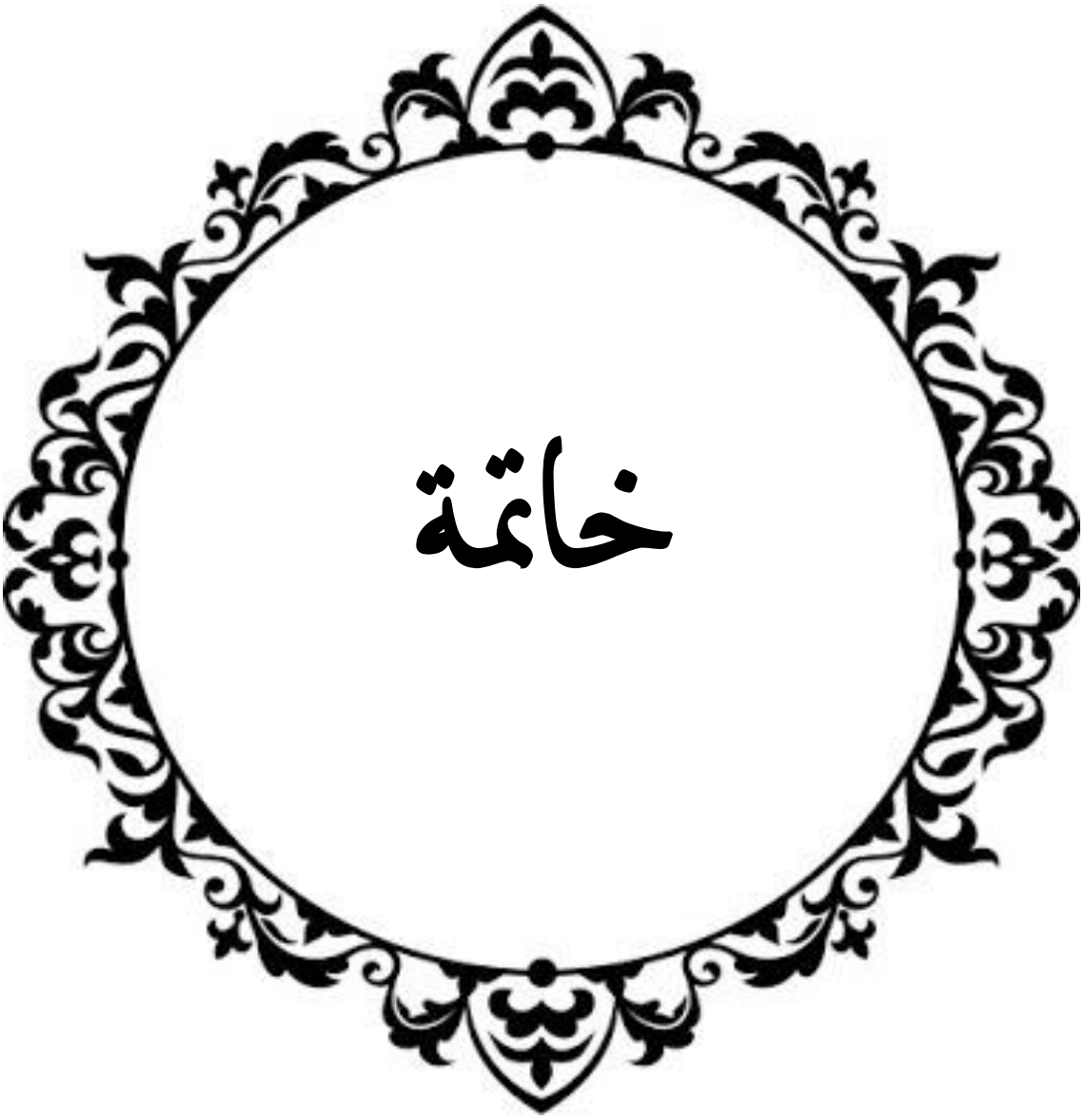

خاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا هذه التي تتمحور حول أثر الصادرات على النمو الاقتصادي 1995-2019، وقد توصلنا الى أن قيمة الصادرات تؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي في المدى الطويل والقصير.

ومن خلال دراستنا هذه، سوف تتضمن الخاتمة أهم النتائج التي تم التوصل إليها والتي على أساسها سوف يتم إثبات صحة أو خطأ الفرضيات ومن ثم الإجابة على إشكالية الموضوع وتساؤلاته الفرعية وعرض أهم التوصيات وآفاق البحث.

1-نتائج اختبار الفرضيات

وانطلاقا من محتوى الدراسة التي وضحها الجانب النظري والتطبيقي يتجلى تأكيد الفرضيات التي تم وضعناها:

الفرضية الاولى: العلاقة بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي طردية ومعنوية.

نجد في الجانب التطبيقي للدراسة ان قيمة الصادرات قد جاء أثرها طردي ومعنوي على النمو الإقتصادي، أي كلما زادت درجة قيمة الصادرات زاد النمو الإقتصادي حيث كلما زاد معدل الحرية الاقتصادية بنسبة 1% زاد حجم النمو الإقتصادي بنسبة 0.62%. ومنه فإن **الفرضية صحيحة**.

الفرضية الثانية: توجد علاقة موجبة بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي في المدى القصير

من خلال الجانب التطبيقي للدراسة وبالنسبة لنموذج حد تصحيح الخطأ فنلاحظ أن النتائج جاءت تتشابه كثيرا مع النتائج في الأجل الطويل، أي أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من حيث المعنوية وكذلك من حيث نوعها في الأجل القصير، تتوافق بشكل كبير مع علاقتها في الأجل الطويل، ومنه فإن **الفرضية صحيحة**.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة موجبة بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي في المدى الطويل.

من خلال الجانب التطبيقي للدراسة وبالنسبة لنموذج حد تصحيح الخطأ فنلاحظ أن النتائج جاءت تتشابه كثيرا مع النتائج في الأجل الطويل، أي أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من حيث المعنوية وكذلك من حيث نوعها في الأجل القصير، تتوافق بشكل كبير مع علاقتها في الأجل الطويل، ومنه فإن **الفرضية صحيحة**.

2-نتائج الدراسة

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج نظرية وأخرى تطبيقية، في الجانب النظري نجد ما يلي:

-الصادرات تأثر على الناتج المحلي الاجمالي بشكل ايجابي اي وجود علاقة طردية وبالتالي الصادرات سيأثر سلبا على النمو الاقتصادي خاصة عندما يتعلق الامور بصادرات المحروقات التي تمثل 97% من الصادارت، مما يجعله عرضة للأزمات الناتجة عن تقلبات اسعار المحروقات على مستوى الاسواق العالمية؛

-هناك علاقة ارتباط بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1995-2019 بالاعتماد على اختبار استقرار السلاسل الزمنية على انها غير مستقرة في المستوى الا انها مستقرة في الفرق الاول عند مستوى معنوية 5%؛ وهذا يدل على انها متكاملة من الدرجة الاولى؛

-كما اوضح اختبار جوهانسن على وجود تكامل متزامن بين الصادرات والنمو الاقتصادي، اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الصادرات والنمو الاقتصادي؛

-دلت نتائج الدراسة على ان التغيير في الصادرات يسبب التغيير في الناتج المحلي الاجمالي ما يعني انه توجد هناك علاقة سببية في اتجاه واحد، اي ان الزيادة في الصادرات ترفع من النمو الاقتصادي؛

-كذلك دلت نتائج تحليل التباين على مساهمة الصادرات في تفسير النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والبعيد؛

-ترتبط الصادرات ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي؛

-ان تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية بالجزائر اصبح يتوقف على نجاح الدولة في نشاط التصدير، نظرا لما يلعبه من دور مهم في تحقيق معدلات نمو عالية وخلق المزيد من فرص العمل وتوفير الموارد المالية اللازمة للمشاريع التنموية.

3-التوصيات

يمكن عرض بعض التوصيات والتي من شأنها تدعم الدراسة في النقاط التالية:

-اول ما قد يمكن ان نوصي به هو مراجعة سياسة التصدير المنتهجة بتشجيع الاستثمار وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات والتي تبقى ضئيلة، والتوجه الى الصناعات القائمة على التكنولوجيا تدريجيا؛

-الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال التصدير، وتوفير الدعم الضروري لها اعتبارها مؤسسات تعمل على رفع قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات؛

-بناء قاعدة بيانات تصديرية قوية، ودراسة الاسواق الخارجية؛

- اتباع سياسة الانفتاح التجاري وذلك لتعزيز الصادرات الجزائرية وبالتالي النهوض بالنمو الاقتصادي؛

4-آفاق الدراسة

بعد عرضنا لموضوع البحث والنتائج واقتراحنا للتوصيات التي نراها مفيدة، طرأت لنا نقاط أخرى ما زالت مجهولة ويمكن أن تكون موضوعات بحوث أخرى وإشكاليات تنتظر المعالجة وهي:

- أثر انظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر؛

-أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر؛

-أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر.

قائمة المراجع والمصادر

I-المراجع العربية

1-الكتب

- اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريات، مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، ط1، 1999.
- أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، 2014.
- برواين شهرزاد، العوامل المحددة للصادرات الصناعية الجزائر.
- صديق محمد عفيفي، التسويق الدولي: نظم التصدير والاستيراد، مكتبة الطليعة، الاسكندرية، 1972.
- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
- عصام الدين أمين او علفة، اتجاهات تسويقية معاصرة، مؤسسة طيبة لنشر، ط1، مصر، 2003.
- غول فرحات، التسويق الدولي: مفاهيم وأسس النجاح في الاسواق العالمية، ط 1، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
- فرهاد محمد علي الاهدن، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظر اسلامي، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، 1994.
- فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية، دار الجامعية، الاسكندرية، 2008.
- ماكيل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، تج محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2006.
- محمد عبد العزيز عجيمة، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
- محمود يونس وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة سامي، الاسكندرية، 2000.

2-المذكرات والرسائل الجامعية

- الأشهب عبد الكريم، زيدان وليد، واقع وتحديات تنمية الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة الجزائر والسعودية للفترة الممتدة 2005-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018/2017.
- أولاد صالح عامرية، حاج حمو يمينة، اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائري دراسة قياسية من 1970-2016، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة احمد دراية ادرار، 2018/2017.
- بوترعة أحمد وآخرون، اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر – تونس 2000-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم تجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2017/2016.
- بوترعة محمد يزيد وآخرون، دور الجمارك في تسهيل عمليات التصدير دراسة تحليلية 2010-2016، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة الشهيد حمه بخضر بالوادي، 2018/2017.
- بورياح كنزة، بطيوي محمد الأمين، واقع وآفاق سياسة التصدير في الجزائر دراسة حالة بمديرية الجمارك لولاية مستغانم، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة خارجية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2020/2019.
- حريرش ناجي، اثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي المستدام دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2012.
- حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

- خالد شعبان محمد الشريف، اثر رأس المال الفكري على عملية التنمية الاقتصادية في المؤسسات الاهلية العاملة في قطاع غزة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2019/2018.
- ركراك مونية، اثر النمو الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادي، اقتصاد عالمي، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017.
- زرورو نورية، الأجهزة الداعمة لنشاط التصدير في القانون الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون الأعمال، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2018/2018.
- سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات–دراسة واقع التمور في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.
- سياح عبد الله، قرافي عثمان، واقع تصدير للمنتجات الفلاحية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم اقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة احمد دراية ادرار، 2017/2016.
- عبد الرزاق بن هارون، استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية واثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر القطاع الزراعي حالة التمور، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2012.
- عدة أسماء، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2016/2015.
- كبداني سيدي أحمد، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.
- ناصر الدين قريبي، اثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2014/2013.

- نجعي نور الهدى، ديبلي الزهرة، استراتيجية تنمية الصادرات الغير نفطية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2008-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة الدولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، بالوادي، 2017/2016.

4-المجلات

- بن عبد العزيز سفيان، اشكالية تحرير التجارة الخارجية للاقتصاديات النامية في ظل متطلبات التنمية المستدامة حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق، المجلد 4، العدد 9، 2014.
- رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، العراق، المجلد 5، العدد 17، حزيران 2013.
- طالب دليلة، اثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، العدد الثالث، جوان 2018.
- مديحة بن زكري بن علوم، شيبان نصيرة، دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الدولية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد الرابع، العدد الثالث، سبتمبر 2019.
- ياسر محمد أحمد أبو عيد، مدى تأثير كل من النفقات العامة والمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 2008-2017، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة غليزان، المجلد 6، العدد 1، 2020.

5-الملتقيات

- نجلاء هراقمي وآخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات بالجزائر – الواقع والمأمول، الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 02-03 ديسمبر 2019.

6-المواقع الالكترونية

- عدلي قندح، نموذج جديد للنمو الاقتصادي، جريدة الغد الاردنية https://alghad.com/نموذج-جديد-للنمو-الاقتصادي/

II-المراجع الاجنبية

- Mladen M. Ivie, Economic GROWTH AND DEVELOPMENT, Journal of Process Management – New Technologies, International, Vol 3, No 1, 2015.
- Pesaran, M., Shin, Y. and Smith,R: Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, Vol.16, 2001.
- Narayan, P: The saving and investment nexus for China-Evidence from cointegration tests, Applied Economics, Vol. 37, 2005.
- Pesaran, M. and Pesaran, B: Time Series Econometrics: Using Microfit 5.0 (Window Version).Oxford: Oxford University Press, 2009.
- Pesaran, M. and Pesaran, B: Working with Microfit 4.0 : Interactive Econometric Analysis. Oxford: Oxford University Press. 1997
- وفقا لمنهجية ARDL الذي الأمر المتغيرات لمختلف المثلى الزمني الإبطاء فترات عدد تحديد الممكن من ، يعتبر مستحيلا بالنسبة لطرق التكامل المشترك الأخرى، وبالتالي من خلال تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى التخلص من مشاكل ارتباط البواقي أنظر إلى: Pradhan, R., Norman, N., Badir, Y. and Samadhan, B: Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India: The ARDL bounds testing approach, Procedia -Social and Behavioral Sciences, Vol.104, 2013, .

الملاحق

الملحق رقم 01: الاحصائيات المستخدمة في Eviews10

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	مؤشر حجم الصادرات	مؤشر قيمة الصادرات
1995	71.76	78.23	110.1298
1996	46.94	84.38	99.11678
1997	48.18	90.27	94.73728
1998	48.19	93.13	102.497
1999	48.64	91.81	99.90186
2000	54.79	100	100
2001	54.74	88.46	108.3851
2002	56.76	91.59	130.5125
2003	67.86	92.12	134.9951
2004	85.33	95.11	198.1093
2005	103.20	104.31	221.9714
2006	117.03	102.25	233.9549
2007	134.85	98.90	301.2867
2008	171.01	97.13	430.4765
2009	137.21	86.46	428.4593
2010	161.16	84	441.315
2011	200.25	81.66	515.1783
2012	209.02	77.91	549.3185
2013	209.72	73.37	600.0218
2014	213.86	72.65	638.7526
2015	166.36	73.13	563.7553
2016	160	80.68	513.4555
2017	170.16	77.53	502.2244
2018	175.41	72.91	505.1817
2019	191.09	91.96	457.247